IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

GOV/2010/49-GC(54)/14
٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند ٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2010/38)
البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(54)/1)

القدرات النووية الإسرائيلية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- في القرار GC(53)/RES/17، الذي أُعتمد في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩[١] قام المؤتمر العام بما يلي:

(أ) أعرب عن *"قلقه إزاء التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية بالنسبة للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط"* ؛

(ب) وأعرب أيضا عن *"قلقه إزاء القدرات النووية الإسرائيلية"* ويطلب من *"إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تُخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة"* ؛

(ج) وحث *"المدير العام على أن يعمل مع الدول المعنية على بلوغ تلك الغاية"* ؛

١ أعتمد القرار بتصويت مسجل ٤٩ - ٤٥- ١٦.

(د) وقرر أن *"يظل هذا الأمر معروضاً عليه"*، ويرجو من *"المدير العام أن يقدِّم إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العاديّة الرابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في إطار بند في جدول الأعمال عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية"*.

٢- وناقش مجلس محافظي الوكالة في اجتماعه في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بنداً بشأن "القدرات النووية الإسرائيلية"[٢]

٣- وهذا التقرير مقدم من المدير العام استجابة لقرار GC(53)/RES/17 الصادر عن المؤتمر العام، مع الأخذ في الاعتبار النقاش الذي أجراه مجلس المحافظين بشأن هذا البند في حزيران/يونيه ٢٠١٠ وردود الدول الأعضاء على رسالة المدير العام المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن هذا الموضوع[٣].

باء- الإجراءات التي اتخذها المدير العام

٤- أرسل المدير العام في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ رسائل إلى حكومات كافة الدول الأعضاء في الوكالة طالباً منها إبلاغه بأية آراء قد تكون لديها بخصوص تحقيق أهداف القرار GC(53)/RES/17[٤] ويورد المرفق ٢ من هذا التقرير الردود الإثني وأربعين (٤٢) المتلقاة إلى هذا التاريخ من الحكومات ومن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، نيابة عن الإتحاد الأوروبي[٥].

٥- عقد المدير العام، وفقاً للولاية المستندة إليه، مشاورات رسمية وغير رسمية مع ممثلي الدول الأعضاء من منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دول أعضاء معنية أخرى.

٦- زار المدير العام إسرائيل في آب/أغسطس ٢٠١٠، واجتمع مع فخامة السيد شيمون بيريز رئيس إسرائيل، وأجرى نقاشات مع معالي السيد بن يمين نتانياهو، رئيس وزراء إسرائيل. واجتمع أيضاً مع معالي موشي يالوون، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الإستراتيجية، ومعالي السيد دان ميريدور، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستخبارات والطاقة الذرية، والسيد شاؤول تشرويف، المدير العام لهيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية. وخلال هذه الزيارة، أبلغ المدير العام قلق المؤتمر العام بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، ودعا إسرائيل للنظر في الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) ولأن تُخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة، على النحو الذي يطلبه القرار GC(53)/RES/17. ورداً على ذلك، نقلت إسرائيل آراءها إلى المدير العام التي تتماشى مع تلك الآراء التي توردها الرسالة المؤرخة

---

٢ الوثيقة GOV/2010/34 وتصويبها والوثيقة GOV/OR.1274.

٣ ترد نسخة من نص رسالة المدير العام في المرفق ١.

٤ في حزيران/يونيه ٢٠١٠، تم إرسال رسائل تذكيرية لتلك الدول الأعضاء التي لم تكن قد ردت على رسالته.

٥ حتى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استلمت الردود التالية على رسالة المدير العام: الاتحاد الأوروبي، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، تركيا، تشاد، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زامبيا، السلفادور، السودان، شيلي، العراق، عُمان، الفلبين، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كولومبيا، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، النرويج، نيوزيلندا، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ من معالي السيد أفيغور ليبرمان، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لإسرائيل، ويورد المرفق ٢ من هذا التقرير نسخة من تلك الرسالة.

جيم- القدرات النووية الإسرائيلية

٧- تطبق الوكالة حالياً ضمانات في إسرائيل وفقاً لاتفاق الضمانات المعقود على نمط الوثيقة INFCIRC/66 بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٧٥ بين الوكالة وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة INFCIRC/249) الذي مُدِّد ببروتوكولٍ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (الوثيقة INFCIRC/249/Add.1). والاتفاق مرتبط باتفاق مؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٥٥ بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المعقود بين حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ولم تعقد إسرائيل بروتوكولاً إضافياً لاتفاق الضمانات الخاص بها.

٨- وعملاً باتفاق الضمانات المشار إليه أعلاه، تُطبق الوكالة الضمانات على مفاعل إسرائيل للبحوث الموجود بمركز سوريق للبحوث النووية الذي تُشَغله هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية. زُوِّد هذا المفاعل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبلغ مرحلة الحرجية للمرة الأولى في حزيران/يونيه ١٩٦٠. وتشمل المرافق النووية الأخرى الخاضعة للضمانات مرفق لخزن اليورانيوم ومرفق لخزن الماء الثقيل والمواد، كلاهما في مركز سوريق للبحوث النووية.

٩- وفيما يتعلق بإسرائيل، خلافاً للدول التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة نافذة[٦] فإن أنشطة الوكالة للتحقق وإعلانات الدولة للوكالة تنحصر على المواد والمعدات والمرافق المحددة في تعهداتها الرقابية[٧]. وبخصوص عام ٢٠٠٩، استنتجت الأمانة بالنسبة لإسرائيل، أن المواد أو المرافق النووية أو المفردات الأخرى التي طُبقت عليها الضمانات بقيت في نطاق الأنشطة السلمية[٨].

١٠- وعلى ضوء ما ورد أعلاه، فإن الأمانة ليست في وضع يسمح لها بتقديم لمجلس المحافظين وللمؤتمر العام قائمة بجميع تلك المرافق النووية التي يمكن إخضاعها للضمانات وفقاً لاتفاق الضمانات الشاملة في حالة عقد إسرائيل لمثل هذا الاتفاق مع الوكالة.

١١- وليست الوكالة أيضاً في وضع يسمح لها بتقديم معلومات تكون ذات صلة بـ"القدرات النووية" الإسرائيلية أكثر مما ورد في هذا القسم من التقرير وفي التقرير الذي يقدمه كل عام المدير العام لمجلس المحافظين بشأن تنفيذ الضمانات[٩].

---

٦ انظر القسمين ١-١-١ و١-١-٢ من بيان الضمانات لعام ٢٠٠٩ (http://iaea.org/OurWork/SV/Safeguards/es2009.pdf).

٧ انظر القسم ١-٣ من بيان الضمانات لعام ٢٠٠٩.

٨ انظر الفقرة ٤ من بيان الضمانات لعام ٢٠٠٩.

٩ انظر بيان الضمانات لعام ٢٠٠٩.

نص رسالة المدير العام للدول الأعضاء في الوكالة

(أُرسلت يوم ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠)

صاحب السعادة/صاحبة السعادة،

يشرفني أن أشير إلى القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمدته الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (الوثيقة GC(53)/RES/17 – مرفقة).

لقد أعرب القرار، من بين جملة أمور، عن "قلق إزاء القدرات النووية الإسرائيلية"، ودعا إسرائيل " للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الشاملة"، وحثّ "المدير العام للوكالة على العمل مع الدول المعنية قصد تحقيق هذه الغاية" و"تقديم تقارير عن تنفيذ هذا القرار لمجلس المحافظين والمؤتمر العام في دورته العادية الرابعة والخمسين".

وفي هذا الصدد، أرجو من معاليكم التكرم بإفادتي بأي أراءٍ قد تكون لدى حكومتكم بخصوص تحقيق أهداف القرار GC(53)/RES/17.

وأنا بصدد الكتابة في نفس الشأن لوزارات خارجية البلدان الأعضاء الأخرى للوكالة. وأتوقع أن تكون الردود التي سأتلقاها سنداً لي في تقديم تقرير بشأن هذه القضية لمجلس المحافظين والمؤتمر العام في دورته العادية الرابعة والخمسين.

وعليه فسيكون من دواعي امتناني تلقي جواب مبكر على هذه الرسالة.

وتفضَّلوا بقبول فائق الاحترام،

يوكيا أمانو

المرفق

الردود المتلقاة بشأن رسالة المدير العام المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠

(الحالة: في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)

١- الاتحاد الأوروبي
٢- إسرائيل
٣- إكوادور
٤- ألبانيا
٥- الإمارات العربية المتحدة
٦- إندونيسيا
٧- أوكرانيا
٨- إيران (جمهورية – الإسلامية)
٩- تركيا
١٠- تشاد
١١- تونس
١٢- جامايكا
١٣- الجزائر
١٤- الجماهيرية العربية الليبية
١٥- الجمهورية العربية السورية
١٦- جمهوريّة كوريا
١٧- جنوب أفريقيا
١٨- زامبيا
١٩- السلفادور
٢٠- السودان
٢١- شيلي
٢٢- الصين
٢٣- العراق
٢٤- عُمان
٢٥- الفلبين
٢٦- فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
٢٧- قطر
٢٨- كازاخستان
٢٩- كمبوديا
٣٠- كندا
٣١- كوبا
٣٢- كولومبيا
٣٣- الكويت
٣٤- لبنان
٣٥- مصر
٣٦- المغرب
٣٧- المملكة العربيّة السعوديّة
٣٨- موريشيوس
٣٩- النرويج
٤٠- نيوزيلندا
٤١- هايتي
٤٢- الولايات المتحدة الأمريكية
٤٣- اليمن

جمهورية ألبانيا
نائب رئيس الوزراء
وزير الشؤون الخارجية

تيرانا في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

سعادة المدير العام،

يشرفني جداً أن أرد على رسالتكم المتعلقة بـ"القدرات النووية الإسرائيلية" المشار إليها في القرار الذي اعتمدته الدورة العادية الثالثة والخمسين للمؤتمر العام في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. دعني سعادة المدير العام أن أؤكد لكم تعاون ودعم ألبانيا بشكل كامل وبناء لكافة مساعيكم القيّمة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار على الأجل الطويل في منطقة الشرق الأوسط.

وترى حكومة ألبانيا في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وغيرها من المناطق أيضاً، خطوة إيجابية صوب تحقيق نزع السلاح النووي في العالم. ونحن نؤمن بالنهج الذي تنتهجون بإخلاص وبُعد النظر حيال هذه القضية الحساسة وقد شهدنا تفانيكم على إرساء مجال جديد للاستخدام السلمي للتطبيقات النووية.

ويُعد تأييد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عقد مؤتمر في ٢٠١٢ لمعالجة مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط فرصة جيّدة قصد تحقيق السلام والاستقرار على نحو شامل وطويل الأجل. وتعتقد ألبانيا أنه من أجل إنجاح المؤتمر، يتعين على جميع بلدان المنطقة أن تجتمع معا طواعية، وتظهر إرادة سياسية قوية بالإضافة إلى الشجاعة والحكمة؛ مما سيفتح الطريق لاتخاذ تدابير بناء الثقة وتحقيق نتائج ملموسة. ومن الأساسي أن نشهد إحراز تقدمٍ، أولاً وقبل كل شيء، فيما يخص عملية السلام العربية الإسرائيلية. وينبغي إعطاء ضمانات وإقرارها لكافة الجهات المعنية في الشرق الأوسط، وعلاوة على ذلك فإن هذه الخطوة لن تؤدي إلى مناوَءة البلدان بعضها بعضاً، بل تجمعها معاً لمستقبل أفضل وأكثر أماناً.

وتعتقد ألبانيا اعتقاداً راسخاً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن وينبغي لها أن تضطلع بدور مهم في التحضير لهذا المؤتمر الإقليمي. بيد أن عملية بلوغ هذه النقطة يجب أن تحظى بتوافق الآراء وأن تكون جامعة وشاملة، بالتركيز على المسائل والمبادئ التي توحّدنا نحن، دول الأعضاء في الوكالة المشاركة.

والنهج القادم، الذي سطّره بعناية وبتوافق الآراء مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، ينبغي تطبيقه بالعناية الواجبة وخطوة بعد خطوة من أجل تفادي أي إجراء أحادي الجانب غير مرغوب فيه قد يقوض العملية برمتها.

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

وأخيراً، اسمح لي سعادة المدير العام أن أعيد التأكيد على إيمان وعزم حكومة ألبانيا بالوقوف بجنبكم، بالتزام والتركيز بشكل كامل قصد تحقيق أهدافنا النبيلة المشتركة المتمثلة في ضمان حياة أكثر أماناً وأفضل لشعوبنا، خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتظل ألبانيا ملتزمة للمساهمة في مؤتمر ٢٠١٠ بنفس الروح البناءة.

مع فائق الاحترام،

[توقيع]

إلير متا

سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

فيينا
Rudolfinergasse 18, A-1190 Vienna, Austria
رقم الهاتف: ٠-٣٦٩٨٨٥٣ ١ ٤٣+، رقم الفاكس: ٣٦٩٨٨٥٦ ١ ٤٣+،
البريد الإلكتروني: office@algerian-embassy.at

السفير

فيينا، في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

رقم 53/2010/MP/AIEA

سيدي،

بالإشارة إلى رسالتكم رقم A1.21.54 المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية"، GC(53)/RES/17، الذي اعتمدته الدورة الثالثة والخمسون للمؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التي تطلبون فيها آراء الجزائر تمهيداً لإصدار تقريرٍ من المدير العام للوكالة بشأن هذا الموضوع.

ورداً على هذا الطلب، يشرفني أن أُعلِمكم أن الجزائر تؤيد محتوى الرسالة الصادرة عن مجلس السفراء العرب التي تورد آراء البلدان العربية بشأن الولاية التي أسندها المؤتمر العام للوكالة من أجل تنفيذ هذا القرار، والتي أُرسلت إلى عناية سعادة السيد يوكيا أمانو من طرف بعثة جامعة الدول العربية بفيينا بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والتي أرفق طيه نسخة منها.

وتفضلوا، سيادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) طاووس فروخي
السفيرة
الممثلة المقيمة

فيلموس شيرفيني
مساعد المدير العام لشؤون العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

Mission
der Liga der Arabischen
Staaten Wien

بعثة
جامعة الدول العربية
فيينا

A-1030 Vienna, Schwarzenbergplatz 6/Zaunergasse 1-3
Tel.: 01/513 07 66
Fax: 01/512 66 44
E-Mail:arab.league.vienna@aon.at

مذكرة :155
تاريخ : 2010/04/23

سعادة السيد/ يوكيا أمانو
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تحية طيبة وبعد،

باسم الدول العربية الأعضاء والمراقبين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهم : (المملكة الأردنية الهاشمية ، مملكة البحرين، الإمارات العربية المتحدة ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية العراق ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، الجمهورية اليمنية ، سلطنة عمان ، جمهورية موريتانيا الإسلامية، فلسطين (مراقب) ،

أتشرف بإرفاق الرسالة الجماعية لأصحاب السعادة السفراء وممثلي الدول العربية المبينة أعلاه، الموجه إلى سعادتكم، بشأن تنفيذ القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" (GC(53)/RES/17) الذي اعتمدته الدورة 53 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عقدت بفيينا في سبتمبر/2009، ولاسيما طلب تسجيل "القدرات النووية الإسرائيلية" كبند على جدول أعمال دورة مجلس المحافظين في يونيو/2010، وتقديم تقرير من سعادة المدير العام إلى مجلس المحافظين والى الدورة 54 للمؤتمر العام المقرر عقدها خلال الفترة 20- 24/سبتمبر/2010.

كما يرجى التكرم بتوزيع هذه الرسالة على كافة الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

السفير عمر زنيبر
رئيس مجلس السفراء العرب في فيينا
سفير المملكة المغربية

عمر زنيبر

سفارة المملكة المغربية - فيينا
Botschaft des Königreiches Marokko Wien

المرفقات: الرسالة الجماعية لممثلي الدول العربية المراقبين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية(صفحة واحدة)

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الرسالة الموجهة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ،
من قبل مجلس السفراء العرب في فيينـا

1. هناك توافق دولي حول ضرورة الإسراع في تحقيق نزع السلاح النووي في العالم وإخضاع كافة المنشآت النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أن هناك التزام دولي بالعمل على عدم انتشار الأسلحة النووية لما تشكله هذه الأسلحة من تهديد جسيم على الأمن والاستقرار في العالم وخاصة في مناطق التوتر.
2. لا شك أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا أساسياً في عملية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره اتساقا مع نظام الوكالة الأساسي وخاصة ما تضمنته المادة الثانية بشأن عدم استخدام المساعدة التي تقدمها الوكالة على نحو يخدم أي غرض عسكري ، والمادة الثالثة "باء" (1) فيما يتعلق بتحقيق نزع السلاح الخاضع للضمانات.
3. إن اعتماد القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" (GC(53)/RES/17) من قبل الدورة 53 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد أكد قلق المجتمع الدولي إزاء القدرات النووية الإسرائيلية ، وطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة، كما حث القرار المدير العام على العمل مع الدول المعنية لبلوغ تلك الغاية وتقديم تقرير إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته الرابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

4. لذا ارتأت المجموعة العربية إبداء ما يلي :

أ. ترحب المجموعة العربية بالمشاورات التي يجريها المدير العام لتنفيذ هذا القرار مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا تكون المشاورات هدفاً بحد ذاتها، حيث أن الهدف الأساسي هو تنفيذ القرار.

ب. إن الأمانة العامة للوكالة مطالبة بإعطاء الأولوية القصوى لتنفيذ القرار وبما يتناسب مع أهمية الموضوع وتأثيره على السلام الدولي، كون القرار قد عبّر صراحة عن قلق المؤتمر العام إزاء القدرات النووية الإسرائيلية وإزاء التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية بالنسبة للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

ج. التأكيد على أن هناك دولاً معنية بشكل مباشر بمسألة القدرات النووية الإسرائيلية سواء بسبب موقعها الجغرافي أو بسبب دورها المؤثر على الساحة الدولية، إلا أنه يلزم التنويه إلى أن جميع الدول الأعضاء بالوكالة معنية بهذه المسألة الهامة بوصفها تشكل حالة من حالات الانتشار النووي غير الخاضع لنظام الضمانات الشامل للوكالة.

د. أهمية أن يكون تقرير المدير العام شاملاً في تناوله للقرار بحيث يتضمن سرداً للمعلومات المتوفرة لدى الوكالة والمعلومات التي يمكن جمعها من خلال المصادر المفتوحة حول القدرات النووية الإسرائيلية التي يطالب القرار إخضاعها لاتفاق الضمانات الشامل للوكالة.

ه. أهمية أن يتضمن التقرير استنتاجات المدير العام بشأن الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ مطالب القرار ووضع تصور زمني ومنهجي متكامل لدور الوكالة في تطبيق القرار خاصة في ضوء ما ذكره مندوب إسرائيل لدى الوكالة أمام الدورة 53 لمؤتمرها العام (نص الاقتباس:

"Israel would not cooperate in any way with the resolution…"
September 2009 page 12 (GC (53) OR.10 dated 18

5- تود المجموعة العربية أن تؤكد أهمية الالتزام بالقرار، مع التذكير بان رؤساء دول وحكومات حركة عدم الإنحياز التي عقدت قمتها الأخيرة في شرم الشيخ في يوليو/2009 طلبوا فرض حظر شامل وكامل على نقل كافة المعدات والمعلومات والمواد والمنشآت والموارد والأجهزة المرتبطة بالمجال النووي إلى إسرائيل إضافة إلى حظر التعاون معها في المجالات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، وهو ما تؤيده دول أخرى.

6- في ضوء مرور سبعة أشهر على اعتماد القرار رقم 17 المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" تؤكد المجموعة العربية على أهمية صدور تقرير المدير العام (قبل انعقاد دورة مجلس المحافظين في شهر يونيو القادم) حتى يتسنى مناقشة التقرير في إطار البند المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي طلبت المجموعة العربية إدراجه على جدول أعمال دورة يونيو للمجلس.

مملكة كمبوديا
نائب رئيس الوزراء
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

بنوم بن، في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

صاحب السعادة،

يشرفني أن أبلغكم باستلامي رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن القرار GC(53)/RES/17 بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته العادية الثالثة والخمسين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وفي هذا الصدد، فإن حكومة مملكة كمبوديا، إذ تضع في اعتبارها ميثاق الأمم المتحدة، وبوصفها إحدى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإحدى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترغب في الإعراب عن تأييدها الراسخ لروحية القرار GC(53)/RES/17 من أجل تفادي نشوء دول جديدة ذات قوى نووية وإتاحة التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفي نهاية المطاف التوصل إلى "عالم خال من الأسلحة النووية".

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

[توقيع]

هور نامهونغ
نائب رئيس الوزراء
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

وزير الشؤون الخارجية
أوتاوا، كندا

١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
Wagramer Strasse 5
Post Office Box 100
A-1400 Vienna
REPUBLIC OF AUSTRIA

السيد أمانو،

أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن القرار GC(53)/RES/17 بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثالثة والخمسين.

وتعرب كندا عن تأييدها للخطوات الرامية إلى تحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. فمن شأن إحراز تقدم في عملية السلام أن يحسّن جو التعاون بشأن منع الانتشار النووي والحد من الأسلحة ونزع السلاح.

وتؤيد كندا هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكسائر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، أيّدت كندا القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الذي شكل مكوّناً أساسياً للاتفاق على تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمّى. وكما ورد في بيان وزراء خارجية دول مجموعة الثماني الصادر بتاريخ ٣٠ آذار/مارس بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تعرب كندا عن استعدادها للعمل مع جميع الدول المهتمة لاتخاذ خطوات عملية باتجاه التنفيذ الكامل للقرار الصادر في عام ١٩٩٥.

في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، تصوّت كندا مؤيّدة القرار السنوي المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط." بيد أن كندا تمتنع عن التصويت على قرار آخر حول الموضوع، بعنوان "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". وكذلك الأمر بالنسبة للقرار GC(53)/RES/17، فإن كندا تعتبر أنه يستهدف بشكل جائر إسرائيل وحدها فيما يلتزم الصمت حيال الأمثلة العديدة المنطوية على عدم امتثال بالتزامات منع الانتشار من جانب دول أخرى في المنطقة. وتشمل هذه الأمثلة تلكؤ إيران في التعاون مع الوكالة وتخلفها عن الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي ١٨٣٥ و١٨٠٣ و١٧٤٧ و١٧٣٧ و١٦٩٦؛ وأنشطة سوريا النووية المشكوك بأمرها التي ما زال يجب على الوكالة أن تستقصيها بالكامل أو ما زال يجب الكشف عنها أمام المجتمع الدولي؛ وتخلّف العديد من دول المنطقة عن التفاوض بشأن عقد بروتوكول إضافي مع الوكالة أو تنفيذه.

لقد حثت كندا جميع الدول غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار، بما فيها إسرائيل، إلى الانضمام للمعاهدة بصفتها دولاً غير حائزة أسلحة نووية. وفضلاً عن ذلك، فقد ناشدت كندا إسرائيل أن تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تدعم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد

اتضح للمسؤولين الكنديين، أثناء الاجتماعات الثنائية المعقودة مع نظرائهم الإسرائيليين، أن التقدّم بشأن هذه المسائل يتوقف على تطبيع العلاقات في المنطقة.

وفي حين أن كندا تدعم الأهداف الأوسع نطاقاً للقرار GC(53)/RES/17، أودّ أن أوضح أن القلق الشديد ما زال يساور كندا إزاء انعدام توازن القرار وإزاء استخدامه الوكالة لمناقشة التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. وهذه الشواغل هي التي دفعت كندا إلى تقديم طلبها المتعلق بعدم التصرف وإلى الاعتراض عليه في دورة المؤتمر العام للوكالة لعام ٢٠٠٩. وما زالت كندا تعتبر أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وليس الوكالة، هو المحفل الملائم الذي يجوز فيه التداول بشأن التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين.

مع خالص التقدير،

[توقيع]

الموقر لورنس كانون، عضو المجلس الخاص
للملكة، عضو البرلمان

وزير الشؤون الخارجية
أوتاوا، كندا

٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
Wagramer Strasse 5
Post Office Box 100
A-1400 Vienna
REPUBLIC OF AUSTRIA

السيد أمانو،

أراسلكم إلحاقاً برسالتي المؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ التي عرضت فيها آراء الحكومة الكندية بشأن القرار GC(53)/RES/17 المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في دورته العادية الثالثة والخمسين. وأود أن أدلي بعدد من التعليقات الإضافية بناء على الاختتام الناجح لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في نيويورك خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٠ وقمة مجموعة الدول الثماني التي عقدت في موسكوكا خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وكما ذكرت في البيان العام الذي أصدرته في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠، ترحّب كندا بالنواتج التي تمخض عنها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وبالاتفاق بشأن وثيقة ختامية، ممّا يشكل نجاحاً هائلاً بالنسبة للمعاهدة. وتؤكد كندا التزامها بمواصلة تنفيذ خطوات المتابعة المشار إليها في خطة العمل والتي تغطي كلاً من أركان المعاهدة، أي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وترحّب كندا بإعادة التأكيد على أهمية الامتثال للالتزامات في ميدان عدم الانتشار النووية وأهمية التعاون مع الوكالة. ونحن نقدّر جل التقدير مساهمتكم الفعالة والبناءة في سبيل تحقيق نتيجة ناجحة لمؤتمر الاستعراض. كما أن كندا، بصفتها رئيسة مجموعة الدول الثماني لعام ٢٠١٠، سعت جاهدة من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة وملموسة.

وقد شكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن متابعة القرار الصادر عن معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط جزءاً هاماً من التوليفة التي اتفق عليها أعضاء معاهدة عدم الانتشار خلال المؤتمر الاستعراضي. وتعتقد كندا أن في إمكان الوكالة أن تساهم مساهمة هائلة في عقد مؤتمر خاص بالشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. كما أن كندا، من جهتها، مستعدة لأداء دور هام في مرحلتي إعداد المؤتمر المذكور وعقده. بيد أنه يلزم التصدّي لعدد من التحديات الهامة قبل التمكن من تنظيم مؤتمر خاص بالشرق الأوسط.

ويتمثل أحد أصعب التحديات في كيفية التعامل مع القضية النووية الإيرانية خلال مؤتمر خاص بالشرق الأوسط. فالسلوك الذي انتهجته إيران طوال انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لم يسهم مطلقاً في طمأنة المجتمع الدولي حيال الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي أو حيال تعهّدها بالمساهمة مساهمة بناءة في إطار مؤتمر خاص بالشرق الأوسط يعقد في عام ٢٠١٢. وبالفعل إن النتيجة الإيجابية التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي هي شهادة للعزلة المتزايدة التي تحيط بإيران، لاسيما بشأن سياساتها النووية.

وتعرب كندا عن تأييدها المطلق للنهج الحثيث الذي اعتمدتموه فيما يتعلق بقضية إيران النووية. ويجب ألاّ نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة الخطر الجسيم الذي يلحقه البرنامج النووي الإيراني بالأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبسلامة نظام ضمانات الوكالة على وجه الخصوص. وقد تطرق قادة مجموعة الدول الثماني بشكل صارم لهذه المسألة خلال القمة الأخيرة المعقودة في موسكوكا، كما برز في تلخيص رئيس القمة لما ورد في الاجتماع، وقد قيل لي إنكم حصلتم على نسخة من هذا الملخص بواسطة السفير الكندي، السيد جون باريت. وكما أشير إليه في الملخص المذكور، فإن قادة مجموعة الدول الثماني أعربوا أيضاً عن تأييدهم الراسخ للبروتوكول الإضافي، الذي لا تزال كندا تدعو إلى عقده بصفتها رئيسة مجموعة الدول الثماني.

وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، فقد صوّتت كندا، ومعها العديد من البلدان الأخرى، ضد القرار GC(53)/RES/17. وما زالت كندا على رأيها بأن الوكالة ليست المحفل المناسب لتناول هذه المسألة. والاستمرار في التطرق لهذه البنود غير التوافقية وذات الطابع السياسي المحض لا يؤدي سوى إلى انقسام الوكالة وإلهائها عن الاهتمام بمسائل أكثر إلحاحاً تقع ضمن إطار ولايتها التقنية. وما يثير مخاوف كندا بشكل خاص هو أن الجهود الجارية الرامية إلى تناول هذه المسألة ذات الطابع السياسي المحض داخل الوكالة قد تؤدي إلى تقويض توافق الآراء الهش الذي توصل إليه مؤتمر الاستعراض بشأن سبل المضي قدماً في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وفي هذا السياق، تشعر كندا أيضاً بالإحباط لرؤية أن مسألة القدرات النووية الإسرائيلية أضيفت إلى جدول أعمال اجتماع مجلس المحافظين المزمع عقده في حزيران/يونيه، لاسيما في غياب التقرير الذي نص عليه قرار المؤتمر العام. ومع ذلك، أودّ أن أطمئنكم أن كندا ستواصل مشاركتها الفعالة في الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج بنّاءة أكثر وتتسم بقدر أكبر من التوافق بشأن هذه المسألة وسائر المسائل المرتبطة بها خلال الدورة المقبلة للمؤتمر العام.

مع خالص التقدير،

[توقيع]

الموقر لورنس كانون، عضو المجلس الخاص للملكة، عضو البرلمان

وحدة — عمل — تقدّم

جمهورية تشاد
رئاسة الجمهورية
مكتب رئيس الوزراء
وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي
أمانة سر الدولة
الأمانة العامة
المديرية العامة للإدارة
مديرية الشؤون القانونية والوثائق والمحفوظات

رقم: 2390/PR/PM/MRE/SE/SG/DGA/DAJDA/17/10

في رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أبلغتم حكومة تشاد بالشواغل التي أعرب عنها في قرار المؤتمر العام رقم GC(53)/RES/17 بشأن "القدرات النووية الإسرائيلية".

في هذا الصدد، طلبتم الحصول على وجهات نظر حكومة تشاد بشأن هذه المسألة الحساسة:

في واقع الأمر أن بلدنا وقّع بالفعل على معاهدة بيلندابا التي جعلت من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولكن، بدافع اهتمام حكومتنا المتواصل بإيجاد حلولٍ تحقق السلام الدائم، فإنها تقترح وتدعو الدول الأعضاء في الوكالة إلى بذل جهد متآزر لمناشدة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بأن تقنعا الحكومة الإسرائيلية بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وتصويت كل من روسيا والصين إيجاباً يعني حصول تغيير ملموس بالنسبة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) موسى فقيه محمد
وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي

[ختم مكتب الوزير]

مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ [ترجمة حرفية لما ورد في النص الأصلي]

سيدي،

يشرفني أن أكتب إلى سعادتكم بشأن رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل التي التمستم فيها الحصول على وجهة نظر الحكومة فيما يخص الوفاء بأهداف القرار GC(53)/RES/17 بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية"، الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته الثالثة والخمسين المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

كما تعلمون، فإن هذا القرار يدعو إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة، كما يحث المدير العام على العمل مع الدول المعنية باتجاه تحقيق هذه الغاية.

شيلي دولة طرف في معاهدة عام ١٩٦٨ بشأن منع انتشار الأسلحة النووية ولطالما دعت بشدة إلى إضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدة. وبالتالي، فإنها مستعدة للعمل ضمن المحافل الملائمة لدعوة الدول التي لم تقم بعد بتوقيع هذا الصك الأساسي والتصديق عليه إلى القيام بذلك.

وعلى الرغم ممّا سبق، يجب الإقرار أن لجميع دول الشرق الأوسط دوراً حيوياً تؤديه لإرساء الأسس الكفيلة بتحقيق أهداف القرار GC(53)/RES/57 [ترجمة حرفية لما ورد في النص الأصلي] عن طريق الحوار.

لقد شارك بلدنا بشكل فعال في إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وبصفته منسّق جهات الاتصال المركزية لهذه المناطق، فقد ترأس المؤتمر الدولي الثاني حول الموضوع الذي عقد في نيويورك يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. لذا، فإن شيلي تؤيد فكرة إقامة منطقة من هذا النوع للشرق الأوسط.

واسمحوا لي، سعادتكم، بالإعراب عن أسمى آيات التقدير.

(توقيع) إدواردو تابيا ريبيبل
السفير
مدير الأمن الدولي والبشري

سعادة السيد يوكيا أمانو
مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا، النمسا

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

CPM-P-2010-41

تقدّم البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشرفها أن تبلغها، بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ الموجهة من المدير العام أمانو إلى وزير الخارجية يانغ جييشي وتلك المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة من نائب المدير العام تشرفيني إلى السفير هو جياودي، أن حكومة جمهورية الصين الشعبية تود أن تعرب عن الآراء التالية فيما يتعلق بتحقيق أهداف القرار GC(53)/RES/17 بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية".

لطالما كانت الصين من مؤيدي تقوية النظام الدولي لعدم الانتشار ومن المخلصين لمبدأ عالمية معاهدة عدم الانتشار النووية وفعاليتها ونزاهتها. والصين تؤيد إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي تعتقد بأنه ينبغي لإسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار بصفتها دولة غير حائزة أسلحة نووية وأن تخضع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

وارتكازاً على الموقف المعبّر عنه أعلاه، تؤيد الصين بشكل فعال ما تبذله البلدان المعنية من جهود لإحراز تقدم باتجاه إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وقد أوضحت موقفها هذا بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وصوّتت الصين تأييداً لقرار "القدرات النووية الإسرائيلية" خلال الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة، وهي ترحّب بالاقتراح الوارد في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ حول إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتؤيد الصين أداءَ المدير العام لدور إيجابي كما تؤيد سعيه، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، إلى إيجاد خطة لتحقيق أهداف القرار GC(53)/RES/17. وتأمل الصين أن تتمكن جهود المدير العام من مساعدة جميع الأطراف المعنية بتحقيق الهدف النهائي الرامي إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عن طريق الجهود الدبلوماسية. وستقوم الصين، كعادتها، بتقديم دعمها لعمل الوكالة والمدير العام، وستواصل تعاونها مع الوكالة في جميع المجالات.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسمى آيات تقديرها.

[توقيع]
[ختم]
٩ آب/أغسطس ٢٠١٠
فيينا

جمهورية كولومبيا
وزارة الخارجيّة

بوغوتا، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠

DVAM/DAPM/GDS No. 40408

صاحب السعادة،

يشرفني أن أكتب إليكم رداً على طلبكم الحصول على معلومات بشأن رأي حكومة كولومبيا فيما يخص تحقيق أهداف قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية"، الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثالثة والخمسين التي انعقدت في الفترة ما بين ١٤ و١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

كولومبيا بلد ملتزم التزاماً عميقاً بنزع السلاح وبعدم انتشار الأسلحة النووية، اللذين يشكلان جزءاً من مبادئ سياستنا الخارجية. وتشدد كولومبيا، بصفتها دولة طرفاً في الصكوك القانونية المكوِّنة للنظام الدولي في هذا الخصوص، على أهمية إضفاء الطابع العالمي على هذا النظام وعلى تحقيق الامتثال التام لركائزه الأساسية الثلاث: أي نزع السلاح، وعدم الانتشار، والترويج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ويعترف بلدي بالعمل الذي تضطلع به الوكالة امتثالاً لهذه الركائز، وبسلطتها وصلاحيتها في ميدان أعمال التحقق النووي.

وفي هذا الصدد، فإنه يدعو جميع الدول إلى الانضمام لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار وإلى إخضاع برامجها النووية لضمانات الوكالة، حتى تكون كافة مرافقها وأنشطتها النووية خاضعة للتحقق الدولي.

وكولومبيا، باعتبارها دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، التي أتاحت إقامة أول منطقة ذات كثافة سكنية عالية خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، تعيد التأكيد على أهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم كتدبير يهدف إلى بناء الثقة، وخطوة في اتجاه نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ومساهمة في السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، هي تشدد على أنه يوصى بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتدعو دول المنطقة إلى العمل في ذلك الاتجاه.

وأخيراً، تسلط كولومبيا الضوء على التزام جميع الدول بالعمل من أجل السلام والأمن الدوليين، بناء على أهداف منظمة الأمم المتحدة، كما وردت في ديباجة ميثاق المنظمة، وعلى المبادئ المنصوص عليها في الميثاق المذكور. وبناء على ذلك، فهي تحث جميع دول الشرق الأوسط على مواصلة المحادثات متحلية بالنوايا الطيبة، وبروحية بنّاءة، من خلال السبل السلمية والقنوات الدبلوماسية، بناء على هذا التعهد وتحقيقاً للهدف المشترك، من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن أسمى آيات تقديري.

(توقيع) أدريانا ميخيا هرنانديز
نائبة الوزير للشؤون المتعددة الأطراف

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

هافانا، في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠

صاحب السعادة،

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ التي طلبتم فيها الحصول على وجهات نظر حكومة جمهورية كوبا بشأن القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (الوثيقة GC(53)/RES/17).

إن كوبا، بصفتها بلداً وعضواً في حركة عدم الانحياز، أعادت التأكيد، في المحافل الدولية المعنية بهذه القضية، على قلقها حيال استمرار كون إسرائيل البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي ليس طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكونها لم تعرب عن اعتزامها الانضمام إلى هذا الصك الدولي.

نحن نعتبر أن ذلك يشكل خطراً شديداً على استقرار المنطقة وأنه العائق الأساسي أمام إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفقاً لما طالبت به بلدان الشرق الأوسط على نحو منهجي ولما جرى تأييده في العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن مجلس الأمن وعن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥.

ونحن نعيد التأكيد أنه من الضروري، كخطوة هائلة تتيح تقدّم عملية السلام في هذه المنطقة، مطالبة إسرائيل بأن تصبح طرفاً في معاهدة عدم الانتشار من دون تأخير وأن تُخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

وفضلاً عن ذلك، يجب الكف فوراً عن إمداد إسرائيل بكافة أنواع المعدات والمعلومات والمواد والمنشآت والموارد المرتبطة بالميدان النووي، كما يجب وقف المساعدات الممنوحة لذلك البلد في المجالين العلمي والتكنولوجي المرتبطين بالنطاق النووي. وإلى حين انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، من الضروري حث جميع الحكومات المعنية بالتوقف فوراً عن تقديم مساعداتها إلى البرنامج النووي الإسرائيلي، إذ أن هذه المساعدة تتناقض بوضوح مع نص المعاهدة وروحيتها.

وتؤيد كوبا فكرة عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١١ لبدء المفاوضات بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبِّر لسعادتكم مجدداً عن أسمى وأرقى آيات التقدير.

برونو رودريغز باريّا

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

البعثة الدائمة لإكوادور في فيينا
الرقم: 4-9-130/2010

فيينا، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠

سيدي،

بالإشارة إلى استفهامكم بشأن رأي إكوادور حيال تحقيق أهداف القرار GC(53)/RES/17 المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية"، الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثالثة والخمسين بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، طلبت مني حكومة إكوادور أن أبلغكم بأن إكوادور، وفاءً منها لسياستها الخارجية الداعية إلى السلام والأمن الدولي ونزع السلاح على الصعيد العالمي، واحتراماً منها للتعهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف التي انضمت إليها بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، تعتبر أنه — بغية تحقيق أهداف هذا القرار، أي كفالة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاعها لكافة قدراتها النووية لنظام الضمانات الشاملة الخاص بالوكالة — يتحتم على مدير عام الوكالة، بدعم من دول الشرق الأوسط الأخرى والدول النووية العظمى أو من ممثلي المجموعات الإقليمية، أن يتخذ ترتيبات مع حكومة إسرائيل على أعلى المستويات، ومع سائر دول المنطقة، بغية تقريب وجهات النظر وتقديم التنازلات التي ستتيح في النهاية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) دييغو ستايسي مورينو
السفير
الممثل المقيم لإكوادور لدى المنظمات الدولية في فيينا

[ختم سفارة جمهورية إكوادور في فيينا]

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وزير الشؤون الخارجية

القاهرة، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠

صاحب السعادة،

أراسلكم اليوم رداً على رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ التي التمستم فيها الحصول على ما قد يكون لحكومة بلدي من آراء بشأن تحقيق أهداف القرار GC(53)/RES/17 المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثالثة والخمسين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

في البداية، تعلن مصر تأييدها التام للرسالة المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ التي أرسلها في هذا الصدد الممثل المقيم للمملكة المغربية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالنيابة عن الدول العربية الأعضاء في الوكالة.

وتبقى غالبية بلدان الشرق الأوسط، بما فيها مصر، مصرّة على أن تنضم جميع بلدان المنطقة إلى معاهدة راسخة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولاً غير حائزة أسلحة نووية، وعلى أن تُخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

كادت شدة الجدل الدولي بشأن هذه القضايا أن تؤدي إلى منع تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمّى في عام ١٩٩٥. ولم يتم تمديدها لأجل غير مسمّى سوى بعد الاتفاق على تنفيذ حل توليفي يتضمن ثلاثة مقررات وقراراً واحداً حاسماً بشأن الشرق الأوسط.

وللأسف، فإن عدة انتكاسات حصلت منذ عام ١٩٩٥ دفعت المجتمع الدولي إلى مناقشات أكثر حدّة بشأن قضايا متعلقة بالطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار والضمانات الشاملة للوكالة، لاسيما داخل الوكالة وكان آخر هذه المناقشات أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ومن أبرز هذه الانتكاسات ما يلي:

١- عدم تنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٢- ميل عدد من الدول، على نحو متزايد، نحو تقويض القرار الخاص بالشرق الأوسط عن طريق التخلف عن الاعتراف بأن من شأن تنفيذه أن يساهم بشكل كبير في الحفاظ على نسيج نظام معاهدة عدم الانتشار الذي بات بائلاً.

وتحدد هذه الانتكاسات المحيط الخارجي لنهج انتقائي يؤدي إلى الانتشار، ممّا يقوّض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة على حد سواء. ويساورني قلق شديد بشأن العواقب الوخيمة المحدقة بالأمن الدولي نتيجة لنهج من هذا النوع. وتقع مسؤولية مواجهة هذه الانتكاسات على عاتقنا جميعاً.

إننا في حاجة إلى التزام وجهود متضافرة، من جانب الجميع، لننبذ الانتقائية ونشرع في التعامل مع جميع المسائل العالقة على نحو عملي ومتوازن، بما يشمل تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الشاملة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط. وبالذات، فإن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط بالكامل يتيح تحقيق ذلك الهدف. وتنفيذ القرار GC(53)/RES/17 يشكل خطوة أولى في اتجاه تحقيق تلك الغاية.

وللوكالة دور خاص عليها أن تضطلع به في هذا الصدد. وبالتالي، فإنني أتطلع إلى مشاركتكم الفعالة والصارمة. وأتوقع منكم تزويدنا بتقارير شاملة لا تكتفي بإبراز آراء الدول الأعضاء بشأن هذه القضية، بل تقوم أيضاً بما يلي:

١- الكشف عن جميع المعلومات المتوافرة بشأن طبيعة ونطاق المرافق والأنشطة النووية الإسرائيلية التي من شأنها أن تخضع لأي اتفاق ضمانات شاملة قد يعقد مع إسرائيل، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتحويلات النووية السابقة إلى إسرائيل؛

٢- وإبراز رأي الوكالة بشأن الطريق إلى الأمام، من خلال جملة أمور منها تعيين كافة التدابير الضرورية التي على الأطراف المعنية اتخاذها.

إن مصر، بصفتها دولة عضواً في الوكالة، تلتزم التزاماً تاماً بالتعاون معكم ودعم جهودكم الرامية إلى تنفيذ القرار GC(53)/RES/17. ونتوقع من جميع الدول الأعضاء الأخرى في الوكالة أن تحذو حذونا في ذلك.

بيد أنني لاحظت أن محاضر المؤتمر العام للوكالة لعام ٢٠٠٩ تشير إلى تصميم إسرائيل الواضح على عدم التعاون بأي شكل من الأشكال مع القرار. وينبغي عدم إغفال ذلك. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية الصادرة عن القمة الخامسة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، والتي اعتمدت في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تضمنت دعوة من جانب رؤساء دول وحكومات دول عدم الانحياز "إلى الحظر الكامل والشامل على نقل جميع المعدات، والمعلومات، والمواد والمرافق، والموارد أو الأجهزة المتعلقة بالمجال النووي إلى إسرائيل، وعلى تزويدها بالمساعدة العلمية أو التكنولوجية في المجال النووي."

مع تطلّعي قدماً إلى استقبالكم قريباً في القاهرة، تفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

مع فائق الاحترام،

[توقيع]
أحمد أبو الغيط
وزير خارجية جمهورية مصر العربية

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
Wagramer Strasse 5
P.O. Box 100
1400 VIENNA

سفارة السلفادور في النمسا
البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

NV-MPAUS-08-10-034

تهدي البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشرفها أن تنقل إليه رأي حكومة جمهورية السلفادور بشأن القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" (الوثيقة GC(53)/RES/17) الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته العادية الثالثة والخمسين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

رأي السلفادور

تعتبر السلفادور أن القرار GC(53)/RES/17 يتساوق مع القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والقرار الخاص بالشرق الأوسط المعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ التي تعيد التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاعها جميعَ مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة بغية إحراز تقدّم في تحقيق الانضمام العالمي الشامل إلى المعاهدة.

وتؤيد السلفادور جميع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد، فقد أيّدت القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتغتنم البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لتعرب من جديد لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

فيينا، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠

(توقيع)

[ختم جمهورية السلفادور]

سعادة السيد يوكيا أمانو
مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية
مركز فيينا الدولي
فيينا، النمسا

جمهورية هايتي

وزارة الخارجيّة

بورتوبرنس، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠

IIC/0605

سيدي،

يشرفني أن أبلغكم باستلامي رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن القرار GC(53)/RES/17 المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وأشكركم على هذه الرسالة التي أحطت علماً بها حسب الأصول؛ والمكاتب المعنية في الوزارة هي في صدد دراسة هذا القرار.

وفي انتظار ذلك، أودّ أن أبلغكم أنه ليس لدى جمهورية هايتي، بناء على تقاليدها الدبلوماسية وعلى قواعد القانون الدولي ومعاهدة عدم الانتشار، أي اعتراض بشأن الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي على وجه العموم والوكالة الدولية للطاقة الذرية على وجه الخصوص من أجل دفع عجلة السلام ونزع السلاح والأمن النووي قدماً.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) ماري ميشيل ريه
الوزير

السيد يوكيا أمانو

مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

آراء حكومة جمهورية إندونيسيا فيما يتعلق بتحقيق هدف
القرار GC(53)/RES/17 بشأن "القدرات النووية الإسرائيلية"

إن حكومة جمهورية إندونيسيا:

١- شديدة الاقتناع بالحاجة الماسة إلى خطوات عملية متخذة داخل المحافل الملائمة من أجل إحراز تقدّم باتجاه إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية في الشرق الأوسط ومن نظم إطلاق هذه الأسلحة على نحو يمكن التحقق منه بشكل فعال، بناء على أحكام قرار الجمعية العامة ٧١/٤٩ المعتمد بتوافق الآراء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وذلك بغية تحقيق أغراض عملية السلام في الشرق الأوسط وأهدافها.

٢- وترى أن الوكالة، باعتبارها منظمة دولية مجهّزة بما يكفي من الأدوات والصلاحيات اللازمة في ميدان التحقق النووي والضمانات النووية، قادرة على المساهمة مساهمة ملموسة، بناء على نظامها الأساسي، في كفالة تحقيق أغراض عملية السلام في الشرق الأوسط وأهدافها عن طريق جملة أمور منها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٣- وتشدد على أهمية العملية المؤدية إلى التنفيذ التام للقرار المعني بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. ونحن نعتقد أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلاّ إذا شاركت جميع بلدان المنطقة بشكل فعال وبنّاء في هذه العملية، بدعم والتزام كاملين من جانب الدول الحائزة أسلحة نووية. وفي هذا الصدد، تسجل إندونيسيا ارتياحها للتأييد الذي لقيه مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، الذي يوكل الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك مع الجهة الشريكة في رعاية قرار عام ١٩٩٥، وبالتشاور مع الدول في المنطقة، بعقد مؤتمر خلال عام ٢٠١٢ بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بكامل حريتها.

٤- وتذكّر بأن أمين عام الأمم المتحدة قام، خلال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتقديم تقرير (الوثيقة A/42/581) بعنوان "التسلّح النووي الإسرائيلي"، ضمن البند ٦٨ من جدول أعمال الجمعية العامة. وفي ذلك التقرير، تم تقديم معلومات بشأن "التسلّح النووي الإسرائيلي"، بالإضافة إلى آراء الدول الأعضاء بشأن أعمال التطوير النووي وإمكانيات صنع الأسلحة النووية في إسرائيل. وفي الختام، أفاد التقرير بأنه "على الرغم من أنه لا يوجد لدى الأمم المتحدة دليل قاطع على أن إسرائيل تملك الأسلحة النووية، يبدو أن دلالات الظروف إذا أضيفت إليها العوامل التي أتينا على ذكرها تواً، كلها تشير إلى أن إسرائيل قد استحدثت التكنولوجيا الضرورية لصنع الأسلحة النووية وأن لديها ما يلزم من الوسائل لصنع الأسلحة النووية إذا ما رغبت في ذلك."

٥- وترى، مع مراعاة ما ورد أعلاه، أن اعتماد القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" (الوثيقة GC(53)/RES/17) بواسطة الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة ينبغي أن يعتبر على أنه يبرز بوضوح قلق المجتمع الدولي العميق حيال القدرات النووية الإسرائيلية وحيال الخطر المحدق بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين نتيجة لتلك القدرات.

٦- وترحب بالمشاورات التي عقدها المدير العام مع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ القرار، وهي تتوقع أن ما أسفرت عنه هذه المشاورات من مدخلات ومعلومات قد يستخدم كأساس راسخ للخلوص إلى استنتاج شامل ولتصوّر الخطوات المقبلة والإطار الزمني والمنهجية التي ستتّبعها الوكالة بغية تنفيذ القرار.

٧- وترحّب أيضاً بالتعهد الذي أبداه المدير العام للحكومة الإسرائيلية في مطلع ولايته. وتعرب حكومة جمهورية إندونيسيا عن اقتناعها بأن هذا التعهد يشكل جزءاً من جهود المدير العام الرامية إلى إيجاد طرق وسبل شاملة لتنفيذ القرار بشأن "القدرات النووية الإسرائيلية".

٨- وترى أنه لن يتم التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع المتعلق بالقضايا النووية في الشرق الأوسط إلاّ إذا تمكنت المجتمعات الدولية من ضمان المساواة والتوازن في تعاملها مع جميع بلدان المنطقة. لذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يناشد إسرائيل، بصفتها البلد الوحيد غير الطرف في معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط، أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وتُخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الكاملة النطاق في أسرع وقت ممكن.

٩- وتعتبر أنه، من أجل ردع إسرائيل عن مواصلة تطوير قدراتها النووية، والمساهمة بالتالي في خلق جو مواتٍ للحوار بين بلدان المنطقة، يمكن للوكالة أن تسعى إلى إيجاد السبل والطرق الكفيلة بالتحقق من أن جميع الدول الأعضاء فيها ستقوم بشكل حصري بحظر نقل جميع المعدات، والمعلومات، والمواد والمرافق، والموارد أو الأجهزة المتعلقة بالمجال النووي إلى إسرائيل، وتزويدها بأي معارف أو التعاون معها في المجال النووي، طالما أن جميع مرافقها النووية لا تخضع لضمانات الوكالة الشاملة.

جاكارتا، آب/أغسطس ٢٠١٠

آراء جمهورية إيران الإسلامية بخصوص قرار المؤتمر العام للوكالة بعنوان القدرات النووية الإسرائيلية (الوثيقة GC(53)/RES/17)

يشكل القراران الأخيران الصادران عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن القدرات النووية للنظام الصهيوني (الوثيقة GC(53)/RES/17) وبشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط (الوثيقة GC(53)/RES/16) دلالة جديدة على القلق الدولي إزاء الخطر الناشئ عن برنامج الأسلحة النووية التابع للنظام المذكور على السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وإزاء كونه العائق الرئيسي أمام إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما أعادت التأكيد عليه الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة المكرّسة لشؤون نزع السلاح، تشكل تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح، وتعزّز السلام والأمن الإقليميين والعالميين، وترسّخ هدف عدم الانتشار. ويمكن لفكرة إقامة منطقة من هذا النوع في الشرق الأوسط، التي عرضتها إيران للمرة الأولى في عام ١٩٧٤، أن تعتبر بمثابة تدبير هام من تدابير نزع السلاح، ومن شأنها أن تعزّز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة المتوترة.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة التي أطلقها المجتمع الدولي، التي برزت في القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وأيضاً تلك الصادرة عن الوكالة، فإن النظام الصهيوني لم ينضم إلى عضوية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما أنه لم يُخضع مرافقه النووية غير المبرَّرة للنطاق الشامل لضمانات الوكالة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام هو الوحيد الذي ليس طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتشكل أنشطته في ميدان الأسلحة النووية، بدعم من بعض الدول النووية الكبرى، تهديداً صارخاً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، كما أنها تشكل خطراً على نظام عدم الانتشار.

والهجمات والتعديات الهمجية التي يشنها النظام الصهيوني على جيرانه بناء على حجج واهية، وما تسببت به من ضحايا مدنية شملت النساء والأطفال في غزة باستخدام أسلحة محظورة ومدمّرة، ضارباً عرض الحائط بدعوات المجتمع الدولي إلى الكف عن إراقة الدماء البريئة، هذه الهجمات والتعديات ليست سوى براهين إضافية عن الخطر الشديد الناتج عن هذا النظام العدائي. وعلى الصعيد ذاته، تجدر الإشارة إلى أن امتلاك هذا النظام الفظيع لأسلحة نووية يشكل، من دون شك، مصدراً لأخطار شديدة تحدق بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وهذا النظام هو الوحيد الذي لديه سجل أسود من الهجمات على المرافق النووية المنشأة في دول أطراف في معاهدة عدم الانتشار، وهو ما لبث يهدد بالاعتداء على مرافق نووية سلمية خاضعة لضمانات الوكالة في دول أخرى في المنطقة.

وبناء على أحكام المواد ١ و٢ و٣ من المعاهدة، ينبغي لجميع الدول الأطراف ألاّ تتعاون مع الدول غير الأطراف في المعاهدة أو توفّر لها المساعدة في الميدان النووي أو المجالات ذات الصلة به، بشكل يتيح لها تصنيع الأسلحة النووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أخرى. وللأسف، فإن التراخي الذي فرض على مجلس الأمن على مدى العقود العديدة الماضية، لجهة التصدي لبرنامج الأسلحة النووية الموثق توثيقاً جيداً الذي أنشأه النظام الصهيوني، مَنَحَ النظام المذكور الجرأة على الإقرار صراحة بحيازته أسلحة نووية.

وينبغي إدراج خطة عمل متفق عليها ترمي إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، على جداول أعمال جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبالأخص الدول الحائزة أسلحة نووية. وينبغي فرض ضغوط شديدة على النظام الصهيوني لإجباره على الانضمام إلى المعاهدة بسرعة ومن دون شروط، وإخضاع جميع مرافقه للنطاق الشامل لضمانات الوكالة. إن انضمام ذلك النظام غير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرامه اتفاق ضمانات شاملة النطاق مع الوكالة سيؤديان، من دون شك، إلى الإبكار في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإن الجهات الراعية لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ تتحمل المسؤولية الأساسية في اتخاذ خطوات حسية لتنفيذ تعهّداتها بموجب هذا القرار.

في معرض مواجهة القدرات النووية للنظام الصهيوني، يجدر بالمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يبقي هذه المسألة مدرجة على جدول أعماله، وأن يصدر توصيات حسية بخصوص خطوات طارئة وعملية تتيح إجبار النظام الصهيوني على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقه النووية غير المراقبة للنطاق الشامل لضمانات الوكالة من أجل تمهيد الطريق نحو إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Foreign Affairs
Minister's Office

جمهورية العراق
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

العدد:
التاريخ:

سعادة يوكيو امانو المحترم
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
تحية طيبة،

تسلمنا بسرور رسالتكم المؤرخة في ٧/نيسان /٢٠١٠ التي تطلبون فيها رأينا في كيفية تنفيذ القرار المرقم GC(53)/RES/17 والمعنون (القدرات النووية الاسرائيلية) الذي اعتمد خلال الدورة (٥٣) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. نود ابتداء ان نؤكد على التزامنا بقرار مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة المرقم (٥٢١ لعام ٢٠١٠) . كما نود ان نشير الى مايلي:

كما تعلمون سيادتكم، ان منطقة الشرق الاوسط تختلف عن سائر مناطق العالم الاخرى فهي اكثر مناطق العالم حساسية واهمية من الناحية الاستراتيجية، وفريدة من نوعها من الناحية الاقتصادية، لذا فان أي تصعيد في نظم تسلح دول المنطقة ستكون له مضاعفات بعيدة الاثر على السلم والامن الدوليين. من جانب اخر ان منطقة الشرق الاوسط كانت ومانزال ساحة لواحد من الصراعات الاطول في عالمنا المعاصر الا وهو الصراع العربي- الاسرائيلي، فضلا عن الصراعات العسكرية والاضطرابات السياسية التي شهدتها.

لقد عبر العراق دائما عن إيمانه الثابت بأهمية انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط، وتجسد هذا الموقف عمليا في تأييده لقرارات الامم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة تحت بند "انشاء منطقة

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Foreign Affairs
Minister's Office

جمهورية العراق
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

العدد:
التاريخ:

خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط". ويرى العراق ان منطقة الشرق الاوسط في وضعها الحالي غير خالية من الاسلحة النووية بسبب عدم التحقق من امكانياتالمنشآت النووية الاسرائيلية ذات القدرات العسكرية، في حين ان جميع المنشآت النووية لدول المنطقة، عدا إسرائيل، خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأطرافاً في معاهدة عدم الانتشار. وعليه فإن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لابد ان يتم التمهيد له بخطوات اساسية منها شروع إسرائيل بنزع سلاحها النووي وانضمامها الى معاهدة عدم الانتشار واخضاع منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أن عدم تنفيذ قرار الشرق الأوسط سوف يديم حالة اللاأستقرار والتوتر في المنطقة وسيضيف الى الأشكاليات المرتبطة بتحقيق عالمية المعاهدة تعقيدات أخرى تعرّض نظام عدم الأنتشار الى تحديات وأخطار تنعكس سلباً على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها. ان الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط يتطلبان ازالة اسلحة التدمير الشامل كافة وفي مقدمتها الاسلحة النووية تطبيقا للهدف الذي نصت عليه الفقرة (١٤) من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تعتمد سنويا بتوافق الاراء، بالأضافة الى القرار المتعلق بالشرق الاوسط الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية عام ١٩٩٥ وما اقره المؤتمر الاستعراضي السادس للمعاهدة عام ٢٠٠٠، بضرورة انضمام اسرائيل الى المعاهدة دون قيد او شرط وكدولة غير نووية وان تعمل على اخضاع جميع منشأتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Foreign Affairs
Minister's Office

جمهورية العراق
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

العدد:
التاريخ:

وفي الختام نتمنى ان تتكلل جهودكم بالنجاح في تعزيز مساعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية الى ارساء دعائم السلم وتنفيذ قرارات ومقررات الوكالة وبما ينسجم مع مصداقيتها وحياديتها.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام

هوشيار زيباري
وزير الخارجية
٢٠١٠/٥/٦

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

القدس، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠

سعادة المدير العام،

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته العادية الثالثة والخمسين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ترى إسرائيل أن هذا القرار المغذى بدوافع سياسية يشكل محاولة لتحريف الاهتمام عن التحديات الحقيقية للانتشار في الشرق الأوسط، أي عدم امتثال إيران وسوريا لالتزاماتهما بموجب معاهدة عدم الانتشار، وذلك عن طريق توجيه إصبع الاتهام إلى إسرائيل. لقد صوّتت إسرائيل ضد القرار، وساندتها في ذلك ٤٤ دولة أخرى من الدول الأعضاء في الوكالة.

من الواضح أن القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" لا يتساوق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومعاييره. فلأية دولة الحق السيادي باتخاذ قرارها بشأن ما إذا كانت ترضى بأن تكون مقيّدة بأحكام أي معاهدة معينة. ويبرز هذا الحق واضحاً في نص اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات وفي الفقرة دال من المادة الثالثة من النظام الأساسي للوكالة الذي يفرض على الوكالة ممارسة أنشطتها "مولية المراعاة الواجبة لحقوق الدول السيادية." وبالطبع، فإن مراقبة تطور انضمام الدول إلى المعاهدات الدولية لا يقع ضمن إطار الوظائف الملقاة على عاتق الوكالة، كما هي محددة في النظام الأساسي.

وينبغي للوكالة أن تركّز على إخلال الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الوكالة. وللأسف، فعلى مر السنين، برزت أربع حالات أخلّت فيها بلدان شرق أوسطية بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار وسعت إلى اكتساب قدرات في ميدان الأسلحة النووية. وأقصد هنا حالات كل من العراق وليبيا وسوريا وإيران، علماً بأن الحالتين الأخيرتين ما زالتا تتطلبان اهتماماً نشطاً من جانب الوكالة. وإن أهم التهديدات المحدقة بنظام عدم الانتشار وبمعاهدة عدم الانتشار هي تلك الناشئة عن دول تسعى للحصول على أسلحة نووية تحت قناع عضويتها في معاهدة عدم الانتشار. فبعد مرور بضعة أيام فقط على اعتماد القرار GC(53)/RES/17، نمت إلى علم المجتمع الدولي التفاصيل التجريمية الخاصة بمرفق الإثراء المقام في مدينة قم الذي كان يُشيّد سرّاً طوال سنوات في إيران.

إن إسرائيل تقدّر جل التقدير نظام عدم الانتشار، وتقرّ بأهميته، ولطالما انتهجت، على مر السنين، سياسةً مسؤولة اتسمت بضبط النفس على الصعيد النووي. وقد برز ذلك أيضاً، على الصعيد العملي، في جوانب عديدة من سياسة إسرائيل في ميدان عدم الانتشار، بما في ذلك قانونها الوطني الخاص بمراقبة الصادرات.

ولا يمكن إحراز تقدّم في التدابير الحقيقية الخاصة بمراقبة التسلح على الصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط إلاّ بعد التوصل إلى سلام شامل ودائم في المنطقة وامتثال جميع الدول الإقليمية التام بالتزاماتها في مجالي مراقبة التسلح وعدم الانتشار. وقد كانت هذه هي التجربة المؤكّدة التي مرّت بها مناطق أخرى. ولا يمكن لأي تصويت بالأكثرية في أية محافل دولية أن يحل محل توافق الآراء والتعاون الإقليميين الواسعي النطاق.

إن محاولة توجيه إصبع الاتهام إلى إسرائيل وحدها في القرار GC(53)/RES/17، بدلاً من التركيز على التحديات الحقيقية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم في ميدان عدم الانتشار، إنما تلحق الضرر بالمكانة المهنية التي تتمتع بها الوكالة. كما أنها تؤدي إلى تحريف خطير لما يبذله المجتمع الدولي من محاولات لمعالجة الانتهاكات الحالية والجارية للالتزامات الدولية في الميدان النووي. وتعتبر إسرائيل أن أي تعاون مع القرار GC(53)/RES/17 ليس مبرراً من وجهة النظر السياسية والقانونية وأنه ينبغي شطب هذا القرار عن جدول أعمال الوكالة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

[توقيع]

أفيغدور ليبرمان

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا، النمسا

وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية
جامايكا

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠

السيد المدير العام،

يشرفني أن أردّ على رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ التي التمستم فيها الحصول على آراء الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تحقيق أهداف القرار GC(53)/RES/17 الذي اعتمدته الوكالة.

إن حكومة بلدي ترى أن هذا القرار، الذي يعرب عن القلق حيال القدرات النووية الإسرائيلية، يتسم بالأهمية بالنسبة لسير محادثات السلام في الشرق الأوسط. وإننا لطالما أيّدنا دعوة المجتمع الدولي الدول إلى الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وإلى إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة. وقد أعدنا التأكيد على موقفنا هذا في بياننا الخاص بالسياسة الذي أدلينا به في إطار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود مؤخراً في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وهذه التدابير حيوية بالنسبة لبناء الثقة من حيث قدرتها على دفع عجلة المفاوضات إلى الأمام. كما أن لا غنى عنها إذا ما أردنا التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وما زالت جامايكا تثق تمام الثقة في العملية المتعددة الأطراف التي تتيح إبقاء الباب مفتوحاً، على الرغم من أن تواتر المشاورات غالباً ما يكون أبطأ من المطلوب، كما يمكنها أن توفّر رادعاً للأعمال الأحادية الجانب التي تخلّف آثاراً سلبية تدوم طويلاً.

نحن نقدّر الدور الذي تضطلع به الوكالة في الدعوة إلى الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وفي تيسير الحوار الداعم لعملية السلام في الشرق الأوسط.

مع فائق تقديري لشخصكم.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام،

[توقيع]

كينيث باوغ (دكتور)
نائب رئيس الوزراء
ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
Wagramer Strasse 5, PO Box 5

كيرات إ. عمروف
نائب وزير الشؤون الخارجية
لجمهورية كازاخستان

أستانا، في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠

صاحب السعادة،

شكراً لكم على رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن تحقيق أهداف القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية"، الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثالثة والخمسين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

منذ الأيام الأولى للاستقلال، ونظراً لكون كازاخستان بلداً يؤيد تأييداً صارماً مبادئ عدم الانتشار ونزع السلاح، فقد اضطلعت بتنفيذ سياسة نشطة ومتساوقة ترمي إلى تقليص الخطر النووي العالمي. وقد ناشدنا، مراراً وتكراراً، المجتمع الدولي بإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ونحن نعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ولهذا السبب، قامت كازاخستان، بمشاركة بلدان آسيا الوسطى المجاورة، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى بعد توقيعها، في الثامن من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، على معاهدة سيميبالاتينسك. وبهذه الطريقة، قدّمت بلدان المنطقة مساهمة ملموسة تحقيقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار وبرهنت عن رغبتها الواضحة في العيش في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وإيماننا راسخ بأن تحركاً متواصلاً يقوم على أساس تحقيق النتائج ويرمي إلى إقامة هذه المناطق من شأنه أن ييسّر عملية بناء الثقة بين الجيران الإقليميين ويرسي أسس السلام والتعاون، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

وللاعتبارات الواردة أعلاه فقط، قررنا أن نؤيد قرار الوكالة. ونحن ندعو أيضاً جميع البلدان التي لم توقّع بعد على معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم إلى المعاهدة في القريب العاجل، وأن تُخضع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

كيرات عمروف

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

وزير الشؤون الخارجية والتجارة
سيول، كوريا

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا، النمسا

السيد المدير العام،

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية، يسرّني أن أبلغكم بموقف جمهورية كوريا التالي بشأن هذه المسألة.

لطالما اعتادت جمهورية كوريا أن تعتبر أن على جميع الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم فوراً إلى المعاهدة المذكورة بصفتها دولاً غير حائزة أسلحة نووية من أجل تحقيق الطابع العالمي للمعاهدة.

وفي هذا السياق، تؤيد جمهورية كوريا الجهد الذي تبذله الدول العربية من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وقد صوتّت تأييداً للقرارات ذات الصلة المقترحة في المحافل الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة. لذا، فنحن نرحّب بإعادة تأكيد مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار على أهمية القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، كما نرحّب بالاتفاق على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ لمناقشة تنفيذ هذا القرار.

ولكن، فيما يخص القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية، ترى جمهورية كوريا أن جميع العناصر الرئيسية للقرار سبق ووردت في القرار GC(53)/RES/16 المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط" الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثالثة والخمسين على نحو متوازن وبنّاء أكثر. لذا، فنحن نعتقد أن الانقسام والمواجهة داخل الوكالة نتيجة للقرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية لن يؤديا سوى إلى تقويض جهودنا المشترك الرامية إلى بناء روح الثقة والتوافق اللازمين للتوصل إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتماشياً مع تأييدنا الراسخ لعالمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ستواصل جمهورية كوريا المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى إحراز تقدّم في عملية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

مع فائق الاحترام

[توقيع]

يو ميونغ-هوان

Dr. Mohammad Sabah AlSalem AlSabah
Deputy Prime Minister & Minister of Foreign Affairs
State of Kuwait

د. محمد صباح السالم الصباح
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
دولة الكويت

9 مايو 2010

سعادة / يوكيا آمانو الموقر
مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية
تحية طيبة وبعد ،،،

أود بداية أن أعرب عن خالص تمنياتي لسعادتكم وجميع العاملين معكم دوام الازدهار والتوفيق ، وبعد ،،

كما أود أن ألفت انتباه سعادتكم إلى موضوع في غاية الأهمية بالنسبة لدولة الكويت ، إلا وهو "القدرات النووية الإسرائيلية" ، فكما يدرك سعادتكم بأننا نتطلع ببالغ الاهتمام إلى اجتماع مجلس محافظين الوكالة المقرر عقده في شهر يونيو القادم ، وكلنا أمل بأن يدرج المجلس الموضوع سالف الذكر ضمن بنود اجتماعه لما فيه من تحقيق للدور المناط بوكالتكم الموقرة في الحد من الانتشار النووي في جميع بقاع العالم ، ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في ظل الحساسية التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط ، فإدراج هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس المحافظين سيخدم تحقيق هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وهو ما تتطلع إليه دول المنطقة وشعوبها.

ولا يسعني بهذا المقام إلا أن أؤكد لكم مجدداً على أهمية هذا الموضوع بالنسبة إلى دولة الكويت ، وإن حكومة بلادي ستثمن ، وبكل التقدير ، قيام سعادتكم بتقديم تقرير إلى مجلس المحافظين وإلى الدورة الـ45 المقررة في شهر سبتمبر القادم حول هذا الخصوص.

ختاماً أسمحوا لي أن أعرب عن تقديري وعميق امتناني لسعادتكم ولجميع العاملين معكم على جهودكم المبذولة في مجال الحد من الانتشار النووي.

والله ولي التوفيق ،،،

د.محمد صباح السالم الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

ع ف

الجمهورية اللبنانية
وزارة الخارجية والمغتربين

بيروت، في ٢٠١٠/٥/٣

الوزير

سعادة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
السيد يوكيا امانو المحترم

أشكركم على رسالتكم المؤرخة في ٢٠١٠/٤/٧ حول رؤية لبنان بشأن كيفية تطبيق القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" (GC (53) RES/17) والذي اعتمد من قبل الدورة ٥٣ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأود في هذا السياق إبلاغكم التزام لبنان الكامل بمضمون وروحية الرسالة الجوابية التي وجهت إليكم من قبل مجلس السفراء العرب في فيينا بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٢ (النص مرفق ربطاً).

بالإضافة إلى ذلك يهمني اطلاعكم على بعض المبادئ والنقاط التي تهم لبنان بشكل خاص وأوجزها بالتالي:

- ان هدف القرار الأساسي هو انضمام إسرائيل ، الفوري وغير المشروط، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة، مما يقطع الطريق أمام أي محاولات لفرض تفسيرات خاطئة له، كربط تطبيقه بإحقاق السلام في المنطقة. في حين ان لبنان يعتبر ان تطبيق أحكام هذا القرار هو خطوة أساسية من اجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.
- يتوقع لبنان ان تضع الوكالة خطة عمل، واضحة المعالم لجهة المنهجية المتبعة، والتسلسل الزمني والمستلزمات الضرورية من اجل إطلاق عجلة تنفيذ القرار.
- يرغب لبنان بان يوجه عنايتكم إلى الموجبات القانونية الواضحة التي يرتبها القرار على إسرائيل وعواقب امتناعها عن الاعتراف به او البدء في تنفيذه.

بناء عليه فان لدى لبنان ملء الثقة بأنكم ستسعون إلى تنفيذ القرار بحيادكم ومهنيتكم المعهودين مما يجعلكم بمنأى عن الضغوطات السياسية التي قد تحاول خنق تنفيذ القرار في المهد، ما يعد في نظرنا انقضاضاً سافراً على الشرعية الدولية، والتي تعد منظمتكم جزءاً أساسيا منها، وأوكد لكم وقوف لبنان إلى جانبكم ودعمكم في اية خطوة تتخذونها في هذا الاتجاه.

وفي الختام أود أن الفت نظركم، سعادة المدير العام، إلى الأهمية التي يكتسيها تنفيذ القرار في ظل استمرار التهديدات والادعاءات الإسرائيلية ضد دول المنطقة وبخاصة لبنان.

مع التحية.

وزير الخارجية والمغتربين

علي الشامي

الرسالة الموجهة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ،
من قبل مجلس السفراء العرب في فيينـا

1. هناك توافق دولي حول ضرورة الإسراع في تحقيق نزع السلاح النووي في العالم وإخضاع كافة المنشآت النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أن هناك التزام دولي بالعمل على عدم انتشار الأسلحة النووية لما تشكله هذه الأسلحة من تهديد جسيم على الأمن والاستقرار في العالم وخاصة في مناطق التوتر.
2. لا شك أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا أساسياً في عملية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره اتساقا مع نظام الوكالة الأساسي وخاصة ما تضمنته المادة الثانية بشأن عدم استخدام المساعدة التي تقدمها الوكالة على نحو يخدم أي غرض عسكري ، والمادة الثالثة "باء" (1) فيما يتعلق بتحقيق نزع السلاح الخاضع للضمانات.
3. إن اعتماد القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" (GC(53)/RES/17) من قبل الدورة 53 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد أكد قلق المجتمع الدولي إزاء القدرات النووية الإسرائيلية ، وطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة، كما حث القرار المدير العام على العمل مع الدول المعنية لبلوغ تلك الغاية وتقديم تقرير إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته الرابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

4. لذا ارتأت المجموعة العربية إبداء ما يلي :

أ. ترحب المجموعة العربية بالمشاورات التي يجريها المدير العام لتنفيذ هذا القرار مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا تكون المشاورات هدفاً بحد ذاتها، حيث أن الهدف الأساسي هو تنفيذ القرار.

ب. إن الأمانة العامة للوكالة مطالبة بإعطاء الأولوية القصوى لتنفيذ القرار وبما يتناسب مع أهمية الموضوع وتأثيره على السلام الدولي، كون القرار قد عبّر صراحة عن قلق المؤتمر العام إزاء القدرات النووية الإسرائيلية وإزاء التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية بالنسبة للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

ج. التأكيد على أن هناك دولاً معنية بشكل مباشر بمسألة القدرات النووية الإسرائيلية سواء بسبب موقعها الجغرافي أو بسبب دورها المؤثر على الساحة الدولية، إلا أنه يلزم التنويه إلى أن جميع الدول الأعضاء بالوكالة معنية بهذه المسألة الهامة بوصفها تشكل حالة من حالات الانتشار النووي غير الخاضع لنظام الضمانات الشامل للوكالة.

د. أهمية أن يكون تقرير المدير العام شاملاً في تناوله للقرار بحيث يتضمن سرداً للمعلومات المتوفرة لدى الوكالة والمعلومات التي يمكن جمعها من خلال المصادر المفتوحة حول القدرات النووية الإسرائيلية التي يطالب القرار إخضاعها لاتفاق الضمانات الشامل للوكالة.

ه. أهمية أن يتضمن التقرير استنتاجات المدير العام بشأن الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ مطالب القرار ووضع تصور زمني ومنهجي متكامل لدور الوكالة في تطبيق القرار خاصة في ضوء ما ذكره مندوب إسرائيل لدى الوكالة أمام الدورة 53 لمؤتمرها العام (نص الاقتباس:

"Israel would not cooperate in any way with the resolution…"
September 2009 page 12 (GC (53) OR.10 dated 18

5- تود المجموعة العربية أن تؤكد أهمية الالتزام بالقرار، مع التذكير بان رؤساء دول وحكومات حركة عدم الإنحياز التي عقدت قمتها الأخيرة في شرم الشيخ في يوليو/2009 طلبوا فرض حظر شامل وكامل على نقل كافة المعدات والمعلومات والمواد والمنشآت والموارد والأجهزة المرتبطة بالمجال النووي إلى إسرائيل إضافة إلى حظر التعاون معها في المجالات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، وهو ما تؤيده دول أخرى.

6- في ضوء مرور سبعة أشهر على اعتماد القرار رقم 17 المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" تؤكد المجموعة العربية على أهمية صدور تقرير المدير العام (قبل انعقاد دورة مجلس المحافظين في شهر يونيو القادم) حتى يتسنى مناقشة التقرير في إطار البند المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي طلبت المجموعة العربية إدراجه على جدول أعمال دورة يونيو للمجلس.

Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya
The General People's Committee of Foreign Liaison and International Cooperation
The Secretary

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي
الأمين

سعادة السيد/ يوكيا آمانو

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

لقد سُررّت باستلام رسالتكم المتعلقة بقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في دورته (53) لعام 2009 والمعنون "القدرات النووية الإسرائيلية". وفي هذا الشأن أود أن أحيطكم بأن موقف بلادي من هذا الموضوع بالغ الحساسية لما له من اثر كبير على مسألة السلم والأمن الدوليين خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

إن الجماهيرية العربية الليبية باعتبارها عضواً ملتزماً في المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية تعبّر عن قلقها الشديد من حيازة (إسرائيل) للأسلحة النووية. هذه الحيازة التي أكدها رئيس وزرائها في تصريحه العلني بتاريخ 2006/12/11.

رغم الجهود الدولية التي بذلت خاصة من قبل الدول العربية لم تستطع الأمم المتحدة حتى الآن إرغام (إسرائيل) على تنفيذ القرارات الصادرة في الخصوص، والمتعلقة بالشرق الأوسط، وفي مقدمتها قرار إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية الصادر عن مؤتمر تمديد ومراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1995، والذي كان بمثابة صفقة دخلت بموجبها كافة الدول العربية أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، كما نذكّر باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة طيلة السنوات الماضية عدة قرارات بتوافق الآراء تدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وواصلت تأييدها للقرار المعنون " خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط " الذي اعتمدته في دورتها الرابعة والستين بأغلبية ساحقة. ناهيك عن قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادرة في الخصوص.

Great Socialist People's Libyan
Arab Jamahiriya
The General People's Committee of
Foreign Liaison and International Cooperation
The Secretary

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي
الأمين

تؤكد بلادي على أن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط لا يتحققان في ظل امتلاك (إسرائيل) للسلاح النووي، وبالتالي تطلب من كافة أجهزة الأمم المتحدة وفي مقدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتولون إدارتها، أن تسلك كافة السبل الكفيلة بتنفيذ قرار إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وبدعوة الوكالة إلى وقف البرامج الفنية التي تقدّم إلى (إسرائيل) وتعليق تعاونها معها في الميدان النووي ما لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار، وان تخضع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كشرط مسبق لتعزيز عالمية المعاهدة ومصداقيتها وفعاليتها، وكذلك العمل على عقد مؤتمر دولي يكرّس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

وإننا على ثقة تامة بأن جهودكم التي تبذلونها في سبيل تأمين العالم من مخاطر السلاح النووي ستسهم بشكل كبير في تعزيز أمن منطقة الشرق الأوسط، وإخلائها من الأسلحة النووية، انسجاما مع القرارات الدولية ذات العلاقة.

وتفضلوا بقبول فائق تقديرنا واحترامنا.

موسى إمحمد كوسة
أمين اللجنة الشعبية العامة
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

طرابلس: 2010/5/5.

جمهورية موريشيوس
وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية

٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠

صاحب السعادة،

أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وأود أن أشيد بجهود الوكالة الرامية إلى حشد الدعم فيما يخص عدم الانتشار النووي. ومشاركتكم الشخصية بمعالجة هذه المسألة المعقدة على نحو شامل مع الدول الأعضاء تستحق أشد أشكال التشجيع من جانبنا.

لطالما كان لدى موريشيوس التزام ثابت وراسخ حيال عملية نزع السلاح التي ينبغي أن تؤدي، في أسرع ما يمكن، إلى القضاء كلياً على الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، فقد أيّدت موريشيوس عدة مبادرات منها تلك الخاصة بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية مثل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بيليندابا)، التي شكّلت معلماً مرحلياً بارزاً في اتجاه تقوية نظام عدم الانتشار وتعزيز السلام والأمن الإقليميين.

وفضلاً عن ذلك، تعتقد موريشيوس أن الضمانات النووية وعمليات التفتيش هي متطلبات مسبقة أساسية توفّر للمجتمع الدولي ضمانات ذات مصداقية. وما من شك في أن تطبيقها على نطاق شمولي سيساهم في تعزيز الأمان في العالم.

وعلى نحو مماثل، ينبغي السعي على نحو استباقي إلى الترويج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولكن موريشيوس ترى أيضاً أنه ينبغي انتهاج الحكمة في استخدام التكنولوجيا النووية، بناء على المعايير والالتزامات الدولية، لاسيما عندما تكون دورة الوقود النووي، في صلبها، ذات استخدام مزدوج.

وأنتهز هذه الفرصة لأنقل إليكم أفضل الأمنيات بالنجاح في هذا الجهد المحمود.

وتقبلوا، سعادتكم، أسمى آيات تقديرنا.

[توقيع]

دكتور أرفين بوللل
الوزير

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا، النمسا

البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى المنظمات الدولية
فيينا

السيد المدير العام،

يشرفني أن أبلّغكم باستلام رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن تحقيق الأهداف الواردة في القرار GC(53)/RES/17 المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثالثة والخمسين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأن المملكة المغربية، التي كانت دائما تؤيّد الجهود الدولية في مسائل عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية، تؤكّد من جديد استعدادها للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقديم دعم فعال للمدير العام للوكالة في الجهود التي يبذلها في سبيل تقديم ما يلزم من تأكيدات بأن برامج الدول الأعضاء هي برامج ذات طابع سلمي، وذلك من خلال تطبيق نظام ضمانات الوكالة.

وفي هذا الإطار، يولي المغرب أهمية خاصة للضمانات الشاملة ويدعم تعزيز نظام ضمانات الوكالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة المغربية ترى أن من اللازم توفير الوسائل المناسبة للوكالة لكي تضطلع بولايتها بأسلوب فعال وفقاً للنظام الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ورداً على رسالتكم، تُقدّم الوثيقة المرفقة طيه موقف المملكة المغربية من تنفيذ مقتضيات القرار GC(53)/RES/17.

وتفضلوا، السيد المدير العام، بقبول أسمى آيات التقدير.

وزير الشؤون الخارجية والتعاون
الطيب الفاسي الفهري

الدكتور يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
Wagramer Strasse 5
A-1400, Vienne
Austria

البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى المنظمات الدولية
فيينا

تنفيذ القرار GC(53)/RES/17
بشأن "القدرات النووية الإسرائيلية"
– موقف المغرب –

أولاً- أهمية القرار

١- مازالت منطقة الشرق الأوسط تشكّل مصدرا من مصادر القلق لدى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) وكذلك لدى دول منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما العربية منها، بسبب تعنّت إسرائيل ورفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) وعدم إخضاع منشآتها للضمانات الشاملة للوكالة، وهو ما يحول دون تنفيذ السلام والأمن في المنطقة.

٢- وقد أعُرب عن هذا القلق من خلال قرارات المؤتمر العام كما أشارت إليه صراحة مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار في العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠.

٣- وفي هذا الإطار، فإن إيجاد تسوية لمسألة القدرات النووية الإسرائيلية سيُحقق بالفعل عالمية معاهدة عدم الانتشار، وسيسمح بتهدئة التوترات التي تأجّجت طيلة عقود من الزمن في منطقة الشرق الأوسط، وسيفضي بالتالي إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين.

٤- ويجدر التذكير بأن الدول العربية الأعضاء في الوكالة ما انفكت منذ عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٧ تصرّ على إدراج البند المتعلق بالتهديد الإسرائيلي وبقدراتها النووية في جدول أعمال المؤتمر العام. كما أن هذه الدول تحلّت بالمرونة وبروح التسوية عندما وافقت على تغيير عنوان هذا البند وتعديل مشروع القرار في عام ٢٠٠٨.

٥- وترى المملكة المغربية، التي لم تتوقف أبداً عن الإصرار على الصلة الوثيقة بين مصداقية معاهدة عدم الانتشار وتحقيق عالميتها، أن المؤتمر العام مخوّل معالجة هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد المؤتمر العام للوكالة في دورته الثالثة والخمسين القرار GC(53)/RES/17 (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩) يجسّد القلق الحقيقي الذي تثيره القدرات النووية الإسرائيلية لدى المجتمع الدولي، ويعبّر عن ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتسوية الوضع.

ثانياً- تنفيذ القرار

٦- ترى المملكة المغربية أن أهداف القرار لا يمكن أن تتحقّق سوى من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا بادرت إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة/الكيان الوحيد في المنطقة التي ليست عضواً في معاهدة عدم الانتشار، إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة وإذا أخضعت منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة.

٧- وترى المملكة المغربية أن هذه التدابير ستكون خطوة هامة نحو بناء أجواء من الثقة بين دول المنطقة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط على نحو عادل ومستدام.

٨- وترى المملكة المغربية أن تكديس الأسلحة النووية ليس ضماناً للأمن، بل هو على العكس من ذلك عنصر من عناصر عدم الاستقرار واستفحال سباق التسلّح.

٩- وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في مضاعفة جهوده ومبادراته الرامية إلى جعل إسرائيل توافق على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأن يستفيد من زخم الأجواء المواتية فيما يتعلق بمسائل عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة، ليحقق بالتالي أهداف عالمية معاهدة عدم الانتشار.

ثالثاً- دور الوكالة

١٠- ترى المملكة المغربية أن الوكالة أحرزت تقدما كبيراً في جهودها الرامية إلى ترويج الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية المستدامة، وذلك بالأساس من خلال برنامجها للتعاون التقني.

١١- وقد نجحت الوكالة كذلك إلى حد كبير في التأكد من أن البرامج النووية في الدول الأعضاء هي برامج لها طابع سلمي، وذلك من خلال نظام الضمانات، لا سيما الضمانات الشاملة المعقودة في إطار معاهدة عدم الانتشار.

١٢- وتظل المملكة المغربية على قناعة بأن الوكالة تستطيع أن تساهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، عن طريق التشجيع على إرساء جسر للحوار بين دول المنطقة من أجل اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد يكون مشروع المعاهدة الذي أعدّته الدول العربية نقطة الانطلاق لاستهلال هذه العملية.

١٣- ويؤكّد المغرب من جديد استعداده لتقديم دعم فعال للمدير العام للوكالة في الجهود التي يبذلها في سبيل تنفيذ أحكام القرار GC(53)/RES/17 تنفيذاً تدريجياً.

مكتب معالي الوزير هون موراي ماكولي
وزير الشؤون الخارجية

٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠

سعادة الدكتور يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
Wagramer Strasse 5
A-1400, Vienne
Austria

السيد أمانو،

أكتب إليكم رداً على رسالتكم التي تلتمسون فيها وجهة نظر نيوزيلندا فيما يتعلق بالقرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية"، الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثالثة والخمسين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

إن نيوزيلندا تظل ملتزمة بتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) وتدعو دائماً جميع الدول التي لم تنضم بعدُ إلى هذه المعاهدة بأن تبادر فوراً إلى الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، ترى نيوزيلندا أن على الدول الأطراف الحالية في معاهدة عدم الانتشار أن تمتثل لجميع التزاماتها بموجب المعاهدة، بما في ذلك تلك التي تحققت منها الوكالة.

وقد عارضت نيوزيلندا القرار الخاص بالقدرات النووية الإسرائيلية في عام ٢٠٠٩ لأنه قرار استهدف إسرائيل وحدها كدولة ليست عضواً في معاهدة عدم الانتشار بينما تجاهل الشواغل الجدية المتعلقة بعدم امتثال دول من الشرق الأوسط هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار. ونحن نعتقد أن جميع العناصر الأساسية من القرار بصيغته المُقترَحة هي عناصر تم تناولها بأسلوب متوازن في القرار GC(53)/RES/16 المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط".

وما زالت نيوزيلندا تعتبر القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية قراراً يُحدث الشقاق ويعدّ محدوداً من حيث قدرته على المساهمة في إحراز التقدم المنشود في الشرق الأوسط. وتدعم نيوزيلندا الجهود التي تُبذل لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وترحّب في هذا الصدد بنتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، بما في ذلك تأكيده من جديد على قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط واتفاقه عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ لمناقشة تنفيذ ذلك القرار.

ونتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ هي إنجاز باهر، وأعتقد أن علينا اليوم أن نسعى إلى تعظيم قدرة المؤتمر على المساهمة في تحقيق النجاح في المستقبل. وما زال القلق يساور نيوزيلندا لأن القرار غير التوافقي المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية، هو قرار قد يقوّض هذه العملية ويعرقل قدرة الوكالة على الاضطلاع بدور بناء في المضي قدماً في هذه القضية.

وتشجّع نيوزيلندا جميع الأعضاء في الوكالة على اغتنام الفرصة التي أتاحها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، لكي تعمل بروح بناءة لتحقيق هدفنا المشترك من خلال تحقيق نتائج متوازنة وقائمة على توافق الآراء في المؤتمر العام للوكالة لعام ٢٠١٠.

مع فائق الاحترام

[التوقيع]

هون موراي ماكولي
وزير الشؤون الخارجية

البعثة الدائمة لجمهورية النرويج لدى المنظمات الدولية في فيينا

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
P.O. Box 100, Vienna International Centre
1400 Vienna

مرجعكم:	مرجعنا:	التاريخ:
	SISK/2010/0007I	٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠

السيد المدير العام،

أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ المتعلقة بقرار المؤتمر العام للوكالة المعنون *"القدرات النووية الإسرائيلية"* (GC(53)RES/17).

إن النرويج تعلّق أهمية كبرى على تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن وسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وقد سرّنا أن تتفق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار خلال مؤتمر الاستعراض الأخير على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإننا نتوقع أن يبذل هذا المؤتمر جهوداً جدية لإحراز تقدّم بشأن إنشاء مثل هذه المنطقة. ونشجّع جميع الأطراف على تقديم المساعدة من أجل خلق أجواء تُفضي إلى تحقيق النتائج المنشودة في مؤتمر عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بالقرار المعنون *"القدرات النووية الإسرائيلية"*، أود أن أذكّر بأن النرويج صوّتت ضد هذا القرار في العام الماضي إلى جانب ٤٤ بلداً آخر، بينما لم يصوّت لصالحه في واقع الأمر سوى أقلية من الأعضاء في الوكالة. وترى النرويج أن هذا القرار، الذي ترد الجوانب الرئيسية منه في قرارات أخرى كذلك، هو قرار من الصعب أن يؤدي إلى خلق الأجواء الضرورية لتعزيز بناء الثقة. ونظرا للأسلوب الذي اعتُمد به هذا القرار، فإننا نرى أنه سيعوق قدرة الوكالة على المساهمة إيجاباً في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي الختام، أود أن أؤكّد لكم أن النرويج ستواصل بذل الجهود في سبيل تحقيق الهدف الذي طال أمده والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتفضَّلوا، سيادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

مع فائق الاحترام

[توقيع]

أستريد فيرستو
القائمة بالأعمال بالإنابة
الممثلة المناوبة للنرويج

سلطنة عُمان
وزارة الخارجية
الوزير

Sultanate of Oman
Ministry of Foreign Affairs
The Minister

معالي يوكيا أمانو **الموقر**
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع
القدرات النووية الإسرائيلية

ردا على رسالتكم بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٠م حول الموضوع أعلاه، فأنه يسرني أن أفيدكم بأن سلطنة عُمان أيدت القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي أعتمدته الدورة العادية الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة في سبتمبر ٢٠٠٩م والذي أكد قلق المؤتمر العام إزاء التهديد الذي تشكله القدرات النووية الإسرائيلية على الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وطالب إسرائيل إلى الإنضمام لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة .

كما يسرني إفادتكم بأن حكومة بلادي تؤيد دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم إنتشاره، وترحب بالمشاورات التي تجرونها لتنفيذ القرار أعلاه، وترى سلطنة عُمان بأن تحقيق أهداف القرار لا

تأتى إلا من خلال فرض حظر شامل وكامل على نقل كافة المعدات والمعلومات والمواد والمنشأت والموارد والأجهزة المرتبطة بالمجال النووي إلى إسرائيل، وتطالب السلطنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضع تصور زمني ومنهجي متكامل لتنفيذ القرار .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الإحترام،

يوسف بن علوي بن عبدالله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

سفارة/بعثة الفلبين
فيينا

الرسالة 2010-204

١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠

السيد تشيرفيني،

أكتب إليكم رداً على رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ الموجّهة لعناية معالي السيد ألبيرتو ج. روموالو، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية الفلبين، بشأن القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" (GC/53/RES/17) الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثالثة والخمسين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ورداً على الاستفسار الوارد في الرسالة المذكورة بالنيابة عن المدير العام للوكالة، السيد يوكيا أمانو، إليكم فيما يلي وجهات نظر حكومة الفلبين بشأن تحقيق أهداف القرار المذكور.

١- إن الفلبين حظيت بشرف رئاسة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ في أيار/مايو الماضي، وهو المؤتمر الذي تمخّضت عنه وثيقة ختامية تقدّم تقييما شاملا لما أنجزته الدول الأطراف فيما يتعلق بالدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، كما تقدّم ٦٤ تدبيرا لتوجيه العمل في المستقبل.

٢- والوثيقة الختامية، التي اعتمدتها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، "تدعو جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة، وهي إسرائيل، وباكستان، والهند، إلى الانضمام إلى المعاهدة دون المزيد من التأخير وبدون أية شروط، وأن تعمل على بدء نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية المطلوبة اتساقاً مع البروتوكول الإضافي النموذجي (INFCIRC/540 (المصوَّبة))".

٣- وعلاوة على ذلك، وفي الفقرة ٥ من القسم المتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، "يُذكّر المؤتمر بإعادة تأكيد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية".

٤- وبناء على ذلك، ترى الفلبين أنه تم تناول معظم الأهداف المحدّدة في القرار GC(53)/RES/17 في أجزاء ذات صلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

٥- وترى الفلبين أن على المدير العام، وكما حثته على ذلك الدول الأعضاء في الوكالة، أن يواصل عمله مع الأطراف المعنية من أجل الدفع بهذه القضية إلى الأمام.

وتفضّلوا بقبول تأكيدنا مواصلة التعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

مع فائق الاحترام،

[توقيع]

لورديس أ. بياراغويري
السفيرة والممثلة المقيمة

السيد فيلموس تشيرفيني
مساعد المدير العام لشؤون العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات
مكتب العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وزارة الدولة للشؤون الخارجية

الرقم: ٢٠١٠/٠٦/٠٣٥٥٩/٥

التاريخ: ٢٠ / ٦ / ١٤٣١هـ
الموافق: ٣ / ٦ / ٢٠١٠م

BIDDING NATION
QATAR

سعادة / يوكيو امانو المحترم
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

تحية طيبة، وبعد،

يسرني أن أشير لرسالتكم بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٠م بشأن تنفيذ قرار المؤتمر العام GC(53) RES17 وتكليفكم ببذل الجهود مع الدول المعنية من أجل الوصول إلى هدف انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن تكليفكم بهذه المهمة يضع عليكم مسئولية أساسية لتحقيق أهداف القرار وأننا على ثقة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقيادتكم الحكيمة تستطيع استخدام ما لديها من إمكانيات متاحة ومصادر معلومات مختلفة وخبراء محترفين من أجل الشروع بخطوات جدية تساعد بشكل أكيد على بلوغ الهدف المنشود، أخذاً بالاعتبار أن الوكالة وعلى مدى عملها الطويل تمكنت من بناء مصداقية عالية تثق بها جميع الدول الأعضاء من خلال أسلوبها المهني لمعالجة المسائل التي تخص السياسة النووية في العالم وإشادة جميع الدول الأعضاء بالتقارير التي تقدمها الوكالة المتضمنة معلومات موثوقة عن المهام التي تكلف فيها بالتحقق من أي أمر يخص السياسات النووية لأية دولة.

لقد أكدت الأحداث والشواهد السابقة والحالية أن الرأي المهني المحايد الذي تقدمه الوكالة لمجلس المحافظين والمؤتمر العام وإلى مجلس الأمن تجاه مسائل معينة ينال التقدير العالي من الدول الأعضاء ويساهم في خلق اجماع دولي على الخطوات المطلوبة لتحقيق أهداف الوكالة ومعاهدة عدم الانتشار، وتعزيز السلم والأمن الدوليين على وجه العموم. وعليه فإننا نرى أن بإمكان الوكالة أن تقوم بما يلي:

- جمع وتوثيق وتحليل المعلومات التي يمكن أن تحصل عليها الوكالة من المصادر المختلفة عن برامج إسرائيل النووية، العسكرية منها والمدنية والتطورات والمواقف الإقليمية والدولية إزائها وتقديمها إلى مجلس المحافظين بشكل دوري، وتحديث تلك المعلومات كلما استجدت أحداث تتطلب لفت نظر الدول الأعضاء إليها، والهدف هو زيادة إدراك المجتمع الدولي بحقيقة الموقف وتطوراته ومخاطره
- أهمية أن يُبرز تقريركم عن تنفيذ هذا القرار الموجه إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام المخاطر التي يمثلها امتلاك إسرائيل لبرنامج نووي عسكري متقدم وغير خاضع للرقابة الدولية وعلى جميع الأصعدة التي تقع ضمن نطاق عمل الوكالة.

P.NO.1 2010-Alu/١ س ق

- وبالنظر لخطورة الموضوع قيد البحث، وتأثيره المباشر على السلم والأمن الإقليمي والدولي، فمن المناسب إعطاء هذه المسألة الأهمية القصوى وأن لا تقتصر اتصالاتكم بشأنها على مستوى ممثلي الدول لدى الوكالة ويحبذ أن تشمل هذه الاتصالات مسئولين دبلوماسيين رفيعي المستوى، سواء في الدولة المعنية أو في الدول المعنية الأخرى، وبالذات منها الدول الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار والدول المؤثرة الأخرى، التي يمكن أن يكون لتدخلها أثر في تحقق تقدم ملموس للوصول إلى الأهداف التي تبناها قرار المؤتمر العام موضوع البحث.
- في حال استمرار رفض إسرائيل التعاون مع الوكالة في تنفيذ قرار المؤتمر العام، فمن الضروري أن يتضمن تقريركم الإشارة لهذا الموقف الإسرائيلي بشكل واضح وصريح وتحديد أثره السلبي على مصداقية نظام عدم الانتشار وعلى قدرة الوكالة على تحقيق أهدافها وبالذات منها هدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، إضافة إلى انعكاساته السلبية الأخرى إقليمياً ودولياً.
- قيام الوكالة بهذا العمل الجوهري وبالشكل المهني والشفاف الذي عهدناه منها سيعزز مصداقية الوكالة ويؤدي إلى خلق قناعة إيجابية لدى بعض الأطراف التي تتخذ موقفاً متردداً، وبما يجعلها تحسم موقفها وتنضم إلى الجهود الدولية للضغط على إسرائيل لحملها على تنفيذ المطالب الدولية بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويطيب لي في الختام أن أعبر عن الأمل باتخاذكم الإجراءات الأكثر شمولاً وصرامة لتنفيذ قرار المؤتمر العام بشأن القدرات النووية الإسرائيلية مع تقديم الدعم الكامل من أجل الحفاظ على صيانة وتعزيز استقلالية ومهنية ومصداقية الوكالة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

أحمد بن عبد الله آل محمود
وزير الدولة للشؤون الخارجية

وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA
رئاسة سمو الوزير

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
HIS ROYAL HIGHNESS OFFICE

معالي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

أشير إلى رسالة معاليكم رقم (بدون) وتاريخ ٢٠١٠/٤/٧م بشأن القدرات النووية الإسرائيلية وطلب مرئيات المملكة العربية السعودية حيال هذا الموضوع. وأفيد معاليكم بعدم ارتياح المملكة لاستمرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم الدعم الفني والتقني للجانب الإسرائيلي، بالرغم من كل التحفظات الخاصة بالأنشطة النووية الإسرائيلية ؛ وعدم انضمامها لمعاهدة حظر الانتشار النووي وعدم إخضاع منشآتها النووية لنظام الوكالة.

كما أود إن ابدي لمعاليكم أن ضمان استخدامات الطاقة النووية السلمية بالنسبة لمستقبل المنطقة هو أمر حيوي واستراتيجي فيما يتعلق بتسخير الطاقة النووية السلمية لهدف تحسين مستويات المعيشة لشعوب المنطقة، وستواصل حكومة المملكة العربية السعودية تقديم الدعم والالتزام بالموقف العربي الموحد ومواصلة تنفيذ البند العربي المعتمد ضمن نتائج مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثالثة والخمسين المنعقد بفينا ٢٠٠٩م. ونؤكد على مواصلة العمل الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفي ظل السعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فانه من الأهمية قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمطالبة إسرائيل بما يلي:

١- مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالإفادة عن تفاصيل برنامجها النووي ومواقع منشآتها، والدول التي تعاونت معها وبيان بالمواد النووية المتوفرة لديها حسب معايير حظر الانتشار واتفاق ضمانات الوكالة

وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة - وثيقة مشفرة

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA
مكتب سمو الوزير

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
HIS ROYAL HIGHNESS OFFICE

٢- أن تطلب الوكالة من كافة الدول التي وفرت الدعم والمساندة للبرنامج النووي الإسرائيلي في مراحل وحقب زمنية سابقة تقديم بيانات ومعلومات عن البرنامج النووي الإسرائيلي (بريطانيا ، فرنسا، والدول الأخرى)

٣- وفي حالة عدم تجاوب إسرائيل مع هذه المطالب فلا شك أن تعليق استفادة إسرائيل من كافة وسائل الدعم التقني والفني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسعي للطلب من المنظمات الدولية الأخرى اتخاذ نفس الإجراءات مثل الاتحاد الأوروبي ضروري حتى تظهر تعاوناً ايجابياً مع هذه المطالب العادلة.

وتقبلوا معاليكم أطيب تحياتي ،،،

سعود الفيصل

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

FF-110710/SAUD/AMANO/ISRAEL/NUCLEAR-PROG/OTHERS REPORT

وزير
العلاقات الدولية والتعاون الدولي
جمهورية جنوب أفريقيا

١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠

السيد المدير العام،

القدرات النووية الإسرائيلية

أشكركم على رسالتكم المؤرّخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن الموضوع المذكور أعلاه.

وتدعم جنوب أفريقيا، كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، دعماً تاماً أهمية أهداف المعاهدة، لا سيما التوازن بين الدعائم الثلاث لعدم الانتشار، ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتؤيّد جنوب أفريقيا بشدة تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، كهدف نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وما انفكت جنوب أفريقيا، في مناسبات عديدة، تدعو الدول التي ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار، ومنها إسرائيل، إلى الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع موادها النووية للضمانات الشاملة للوكالة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعلّق جنوب أفريقيا أهمية قصوى على نظام ضمانات الوكالة وعلى ضرورة أن تمتثل الدول الأعضاء لالتزاماتها القانونية وفقاً لاتفاقات الضمانات التي عقدتها كل منها مع الوكالة. ويتعيّن على هذه البلدان أن تؤيّد ضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة لكي يتسنى للوكالة الوفاء بولايتها المتعلقة بالتحقق والضمانات في المجال النووي وفقاً لنظامها الأساسي.

وقد أيّدت جنوب أفريقيا اعتماد قرار المؤتمر العام GC(53)/RES/17 بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، وما انفكت تدعو إسرائيل مرارا وتكرارا إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع موادها النووية لضمانات الوكالة، وستواصل جنوب أفريقيا القيام بذلك خلال اجتماعات نزع السلاح وعدم الانتشار ذات الصلة. وترى جنوب أفريقيا أنها، بقيامها بذلك، فستُساهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتساهم بالتالي كذلك في إحلال السلام والأمن في هذه المنطقة المتوترة.

ويظل هدف جنوب أفريقيا تحقيق أهداف وغايات معاهدة عدم الانتشار في جميع أنحاء العالم. لذلك فإن جنوب أفريقيا مستمرة في دعم الجهود الرامية إلى التأكد من أن أهداف القرار تُنفّذ تنفيذاً كاملاً، كما أنها تتطلّع إلى صدور تقرير المدير العام بشأن جهوده المبذولة في سبيل تنفيذ القرار.

مع فائق الاحترام،

[توقيع]

السيدة مابيتي نكوآنا-ماشاباني، العضو في البرلمان

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام للوكالة
فيينا

جمهورية السودان
وزارة الخارجية
الوزير

التاريخ: ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠

سعادة المدير العام،

يشرفني أن أبلّغكم باستلام رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته العادية الثالثة والخمسين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وترى حكومة السودان أن اعتماد القرار بأغلبية الأصوات يعرب عن إدراك الدول الأعضاء في الوكالة لأهمية انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار كشرط مسبق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وكون إسرائيل تستمر في رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة، إلى جانب كون إسرائيل البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يقم بذلك بعدُ، مسائل تشكّل تهديداً للأمن والسلام في المنطقة ككل.

وتعتقد حكومة السودان اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن تحقيق أهداف القرار GC(53)RES/17 إلا عبر ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة.

وتفضلوا، السيد المدير العام، بقبول أسمى آيات التقدير.

مع فائق الاحترام

[توقيع]

دينق ألور كول
وزير خارجية السودان

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الجمهورية العربية السورية
وزارة الخارجية

السيد يوكيا أمانو،

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

عزيزي السيد أمانو،

تلقيت بالغ السرور رسالتكم المؤرخة في ٢٠١٠/٤/٧، المتعلقة بتزويدكم بوجهة نظر حكومة بلادي بشأن تحقيق أهداف قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون بـ (القدرات النووية الإسرائيلية) الصادر عن المؤتمر العام للوكالة بالوثيقة رقم GC(53)/RES/17 لعام ٢٠٠٩، وأود أن أوضح لكم ما يلي:

إن صدور القرار المذكور أعلاه يؤكد مدى القلق البالغ للدول الأعضاء من وجود قدرات نووية عسكرية لدى إسرائيل خارجة عن أية رقابة دولية، ومما لا شك فيه أن هناك توجه دولي عام حول ضرورة الإسراع في تحقيق نزع السلاح النووي في مختلف أنحاء العالم وإخضاع كافة المنشآت النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، نؤكد أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً أساسياً في عملية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وذلك اتساقاً مع النظام الأساسي للوكالة، وخاصة ما تضمنته المادة الثانية بشأن عدم استخدام المساعدة التي تقدمها الوكالة على نحو يخدم أي غرض عسكري، والمادة الثالثة /ب-١/ المتعلقة بتحقيق نزع شامل ومضمون للسلاح النووي.

وترى حكومة بلادي أن تحقيق عالمية المعاهدة هو مطلب رئيسي يسهم في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي عملت عليه سورية منذ عقود لإنشاء تلك المنطقة. وحيث أن كافة دول

المنطقة هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة المذكورة كطرف غير نووي، ووضع كافة منشآتها النووية تحت الرقابة الدولية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية تعلق آمالاً كبيرة على جهودكم في سبيل تنفيذ القرار المذكور من خلال خطوات هامة تتجلى في: ضرورة مطالبتكم إسرائيل خطياً بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون قيد أو شرط، كطرف غير نووي، وإخضاع جميع منشآتها النووية للتفتيش الدولي، والتزامها باتفاقية الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك تنفيذاً للفقرة العاملة الثانية من منطوق القرار المشار إليه أعلاه.

وكذلك مطالبة الدول الحائزة لأسلحة نووية، التوقف عن تقديم المساعدات إلى إسرائيل تحت ذرائع وتسميات مختلفة تستخدمها في تطوير ترسانتها النووية العسكرية المخالفة للشرعية الدولية، واعتبار ما تقوم به تلك الدول انتهاكاً لالتزاماتها بموجب أحكام المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك تنفيذاً للفقرة العاملة الثالثة من منطوق نفس القرار أعلاه.

ونقترح أن تقوموا، ومن خلال بيانكم الاستهلالي أمام مجلس المحافظين في دورته القادمة، بتلخيص نتائج مراسلاتكم مع إسرائيل والدول الأخرى المعنية، بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار (القدرات النووية الإسرائيلية)، وذلك بما ينسجم مع الفقرة العاملة الرابعة من منطوق القرار المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاعتبار.

دمشق في ٢٠١٠/٤/٢٨

وليد المعلم
وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

جمهورية تونس
وزارة الشؤون الخارجية
الوزير

سيدي،

أود أن أعرب لسعادتكم عن الشكر على رسالتكم التي تلتمسون فيها وجهة نظر تونس فيما يتعلق بتحقيق أهداف القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية"، الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثالثة والخمسين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنقل لكم دعم بلدي للجهود المحمودة التي تبذلونها منذ انتخابكم لقيادة الوكالة لتحقيق السلام والأمن والأمان في العالم.

واسمحوا لي أن أقول إن بلدي، الذي يرمي إلى تحقيق هذه الأهداف النبيلة، يعمل عن كثب مع غيره من الدول العربية الأعضاء في الوكالة من أجل تنفيذ قرار الوكالة المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية".

وتظل تونس على يقين بأن انضمام جميع الدول الأعضاء في الوكالة إلى معاهدة عدم الانتشار واحترام نظام ضمانات الوكالة هو السبيل لكي ينجح المجتمع الدولي في إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية وخلق الظروف المواتية لإحلال السلام، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وأود التشديد على أن تونس ستعمل مع الدول العربية الممثَّلة في الوكالة للدفع قُدما بفكرة السلام هذه والتعاون مع الوكالة لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وسيسمح تنفيذ القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" بإحراز تقدم مطرد في هذا الاتجاه.

وإنني، إذ أعرب لكم مجددا عن تمنياتي لكم بكامل النجاح في اضطلاعكم بمهامكم، أرجو من سعادتكم أن تتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) كمال مرجان

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وزير الشؤون الخارجية

أنقرة، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

صاحب السعادة،

أود أن أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ التي تشيرون فيها إلى القرار GC(53)/RES/17 المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته العادية الثالثة والخمسين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وأود بادئ ذي بدء أن أعيد التأكيد على الأهمية التي يوليها بلدي لجميع القضايا المتصلة بنشر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ولدينا اقتناع راسخ بأن حيازة أسلحة الدمار الشامل لا يمكن أن توفّر أمناً إضافياً لأي بلد في هذه الحقبة. بل على العكس من ذلك فهي تقوّض الأمن والاستقرار الإقليميين. لذلك فإن تركيا تعلّق أهمية قصوى على جميع الخطوات الهادفة التي تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما في الشرق الأوسط، وتؤيّد هذه الخطوات.

وفي هذا الصدد، تلاحظ تركيا بعين الإيجاب أن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، "يدعو جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام للمعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية بغية تحقيق عالمية المعاهدة في موعد مبكر، والتقيد بأحكامها ريثما تنضم إليها". وعلاوة على ذلك، ترحّب تركيا بالنتائج الجوهرية التي حققها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونلاحظ على وجه الخصوص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة، والتي تنص على إعادة تأكيد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة؛ وتأييد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط، والاعتراف بأن الجهود المبذولة في هذا الصدد تساهم في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؛ ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمي قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع جميع دول المنطقة وبحضورها، إلى عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وكذلك دعوة الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ لتعيين ميسّر لدعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، والقيام بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، بما في ذلك تعيين البلد المستضيف. وهذه تطورات كبيرة ترسي الأسس الضرورية لاتخاذ إجراءات ملموسة.

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

وتقدّر تركيا أيما تقدير دور الوكالة باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة المخوّلة التأكد والتحقق من الطابع السلمي للبرامج النووية في البلدان المعنية، وكذلك ولايتها المنصوص عليها في نظامها الأساسي فيما يتعلق بترويج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ومسألة القدرات النووية الإسرائيلية، تذكّر تركيا بأنه منذ عام ١٩٩١ والمؤتمر العام للوكالة يعتمد سنوياً قرارا بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط، كما أن الدول الأعضاء في الوكالة ما انفكّت تدعو المدير العام إلى ما يلي: (١) اتخاذ ما عساه يكون ضرورياً من تدابير لتيسير التطبيق المبكّر للضمانات الشاملة على جميع الأنشطة النووية المضطلع بها في منطقة الشرق الأوسط؛ (٢) وإعداد اتفاقات نموذجية كخطوة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ (٣) وعقد محفل بشأن الخبرات المتصلة بإنشاء مثل هذه المنطقة. غير أن المدير العام للوكالة لم يجد بُدّاً للأسف، رغم الأعوام التي مرّت منذئذ، من الإفادة بعدم إحراز تقدم في هذا المجال. ورغم ذلك فنحن نقدّر جهود أمانة الوكالة التي تواصل التشاور مع دول الشرق الأوسط بشأن هذه القضايا وما يرتبط بها من قضايا أخرى.

السيد المدير العام،

رغم عدم إحراز تقدم في هذا الصدد، فإن تركيا تؤمن بأن التطورات الإيجابية التي ذكرناها بإيجاز في البداية، توفّر أساساً لمواصلة جهودنا وتسلّط الضوء على ضرورة مواصلة هذه الجهود في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتطبيق ضمانات الوكالة على جميع المواد والمنشآت في المنطقة. ومن منظور سياسي، ترى تركيا أنه رغم أن الهدف المنشود هو تحقيق تسوية شاملة ودائمة في المنطقة في أقرب وقت ممكن، فإنه لا توجد أي علاقة مباشرة أو أي تسلسل آلي يربط بين تطبيق الضمانات الشاملة على جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط، أو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، وبين تحقيق تسوية سياسية قبل هذا التطبيق. فهذه الأهداف تعزز بعضها بعضا ويمكن تحقيقها في آن واحد.

وينبغي للوكالة أن تواصل سعيها لإطلاع الدول المعنية بأسلوب أفضل على المجموعة الواسعة من الالتزامات المادية المتاحة وعلى طرائق وسيناريوهات التحقق. وفي سعيها هذا، على الوكالة أن تكون استباقية وأن تشرع في إعداد اتفاقات تحقق نموذجية. وينبغي ألا يكون عدم وجود التوجيهات اللازمة من قبل الدول في المنطقة للقيام بذلك عائقا أمام الوكالة في بذل جهودها. فوحدها المشاركة الفعلية للوكالة كفيلة باستكمال ترتيباتها العالمية في مجال التحقق بأحكام إقليمية صارمة وحازمة، بما يساعد على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تناسب المميزات والسمات الخاصة للمنطقة، فتساهم بالتالي في تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء.

وتركيا على أهبة الاستعداد لمساعدتكم في مساعيكم لبلوغ هذا الهدف وستوفّر ما يلزم من مدخلات في الجدل المحتمل أن يحدث في السياق السياسي الأوسع. وأتطلع للتشاور معكم أكثر بشأن المسائل المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتطبيق ضمانات الوكالة على جميع المنشآت النووية والمادية في المنطقة، وكذلك بشأن القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

[توقيع]

أحمد داوود أوغلو

وزير الشؤون الخارجية لأوكرانيا

٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠

صاحب السعادة،

يشرفني أن أبلّغكم باستلام رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن القرار GC(53)/RES/17 المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في الجلسة العامة العاشرة لدورته العادية الثالثة والخمسين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

واسمحوا لي أن أذكّركم بأن أوكرانيا قد صوّت في تلك الجلسة ضد القرار واعتبرته غير متوازن بما فيه الكفاية ولا يُعبّر تماما عن شواغل المجتمع الدولي الفعلية فيما يتعلق بنشر الأسلحة النووية والقدرات النووية في منطقة الشرق الأوسط. ونحن نرى أن القرار المُعتَمد قد يُقوّض الثقة فيما بين الدول في الشرق الأوسط بدل تعزيزها، كما أنه لا يراعي التعقيدات التي تنطوي عليها قضايا نووية حاسمة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن نرى أن القرار يتضمّن عناصر لا تندرج ضمن ولاية الوكالة.

ولا يسعنا سوى أن نتفق على أن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ولا سيما لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. وتؤيّد أوكرانيا تماماً تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. ونحن على اقتناع قوي بأن على إسرائيل أن تنضم إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، وأن تُخضع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. فاستمرار وجود منشآت نووية غير خاضعة للضمانات في الشرق الأوسط مسألة تثير القلق. وقد كان هذا موقفنا منذ عهد بعيد وما زلنا عليه.

كما تؤيّد أوكرانيا تماماً القرار بشأن الشرق الأوسط، الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، وتؤكّد من جديد أهمية تنفيذه المبكّر. وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وخالية من أسلحة الدمار الشامل، في السياق الأوسع، مهمة عاجلة. لذلك بذلنا جهوداً جدية للتشجيع على الحوار ودعمه فيما بين الدول خلال الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة بهدف اعتماد القرار GC(53)/RES/16 المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط". وقد دعا هذا القرار جميع الدول في الشرق الأوسط إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.

وتشعر أوكرانيا بالقلق، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأخرى، إزاء العواقب الخطيرة التي تهدد السلام والأمن لوجود أنشطة نووية في الشرق الأوسط ليست مكرَّسة بالكامل للأغراض السلمية. وعلينا أن نتّبع نهجا غير متحيّز وننظر إلى الوضع الحالي على أنه ينطبق على جميع الدول في المنطقة. واستهداف إسرائيل وحدها مسألة تُفضي إلى نتائج عكسية في هذا الصدد. وفي السنوات الأخيرة، شهد المجتمع الدولي عدة تطورات مثيرة للقلق بشأن الانتشار في الشرق الأوسط، ويشارك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس محافظي الوكالة في مداولات بشأن امتثال بعض الدول في المنطقة لالتزاماتها النووية الدولية الملزمة قانوناً.

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
Wagramerstrasse 5
Vienna
Austria

والشرق الأوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة، ولا يمكن بلوغ هدف إرساء الأمن الدولي والإقليمي إلا باتّباع نهج شامل يراعي أمن جميع البلدان في المنطقة. وتدعو الحاجة إلى إرادة سياسية حقيقية لجعل الشرق الأوسط منطقة ينعم فيها الجميع بالسلام والأمن. وينبغي أن تتضمن هذه العملية بكل تأكيد تدابير لبناء الثقة. كما أن الالتزام بإرساء سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة مسألة حاسمة لتنفيذ القرار GC(53)/RES/17.

ونأمل أن توفّر الأجواء الدولية الحالية فرصة حقيقية لاتخاذ تدابير بعيدة المدى ترمي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وقد كانت أوكرانيا دائماً تدعم خلق أجواء من الثقة والسلام في الشرق الأوسط، كما أنها كانت تؤيّد دائما كل مبادرة ترمي إلى تسوية المشاكل العالقة في المنطقة، لا تعقيدها. ونؤمن بأن على المجتمع الدولي مواصلة خلق ظروف تدعم السلام وتبتعد عن التوترات. وبغية التوصل إلى حل مستدام، من الضروري اعتماد منظور عالمي بشأن المشاكل القائمة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة النووية، بدل التركيز على قضايا منفردة.

وينبغي ألا يظل المؤتمر العام للوكالة أسير المشاحنات التي شهدتها السنوات الأخيرة بشأن القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط. ونحن على اقتناع بضرورة مواصلة المناقشات الواسعة التي تجري داخل الوكالة بشأن تنفيذ ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. فالهدف هو التوصل إلى توافق في الآراء والعمل بلا كلل لبلوغ هذا الهدف. لذلك تفضّل أوكرانيا وجود قرار منفرد بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط كأحد بنود جدول أعمال المؤتمر العام للوكالة.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

مع فائق الاحترام،

[توقيع]

كوستيانتين غريشنكو

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTER OF FOREIGN AFFAIRS

الإمارات العربية المتحدة
وزيـــر الخارجـــيـــــة

الرقـــم : و.خ 28/1/14 - 258
التاريـــخ : 3- مايـــو-2010

سعادة يوكيو امانو — الموقـــر

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

يشرفني أن أشير إلى مذكرتكم حول تنفيذ قرار المؤتمر العام الـ53 رقم (GC53/RES/17) بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" و أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي لجهودكم للتشاور واخذ أراء الدول الأعضاء حـــول كيفية تنفيذ أهداف القرار.

لا يوجد شك بأهمية تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار لاسيما في تحقيق نزع السلاح النووي وإخـــضاع جميـــع المنشآت النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لما تشكله هذه الأسلحة من تهديـــد للأمـــن والسلم الدولي، وهو ما عبر عنه القرار حول وجود قلق دولي حول القدرات النووية الإسرائيلية لاسيما في منطقـــة كمنطقة الشرق الأوسط.

و من هذا المنطلق نؤكد على أهمية انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار و إخضاع جميع منشاتها لنظام الـــضمانات الشاملة للوكالة، وبالتالي نولي أهمية لدور الأمانة العامة للوكالة في تنفيذ هذا القرار، وعلى أن يتضمن تقرير المـــدير العام سردا مفصلا للحقائق حول منشات إسرائيل النووية ، وذلك باستخدام المصادر المتاحة للوكالة بالإضـــافة إلى المصادر من الدول الأعضاء، كما نأمل أن يتضمن التقرير استنتاجات المدير العام بشأن الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ أهداف القرار ودور الوكالة في هذا الشأن.

وتفضـــلوا بقبول فائق التقدير والاحتـــــرام.

عبد الله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجيـــة

www.government.ae
هـــاتـــف: ٤٠٧١ ٤٤٤ ٢ ٩٧١+ • فـــاكـــس: ٦٤٢٤ ٤٤٤ ٢ ٩٧١+ • ص.ب ١ • أبـــوظـــبـــي • الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة
TELEPHONE: +971 2 444 4071 • FACSIMILE: +971 2 444 6424 • PO BOX 1 • ABU DHABI • UNITED ARAB EMIRATES

السيد المدير العام،

أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل بشأن القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في عام ٢٠٠٩.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) وتشجّع جميع الدول التي لم تنضم بعدُ إلى هذه المعاهدة بأن تبادر إلى ذلك وتقبل بإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة اللازمة بنطاقها الشامل. ونحن نقر بأنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك إنشاء منطقة إقليمية خالية من أسلحة الدمار الشامل، إلا في سياق سلام إقليمي شامل وعندما تمتثل جميع الدول في المنطقة كلياً لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وستواصل الولايات المتحدة عملها مع جميع الدول، داخل المنطقة وخارجها، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وما زالت الولايات المتحدة تعارض هذا القرار، الذي يركّز حصراً على إسرائيل بينما يتجاهل عدم امتثال إيران لالتزاماتها بضمانات الوكالة، كما يتجاهل مواصلة سوريا رفض التعاون مع الوكالة في استقصاءاتها في مسائل تتعلق باحتمال وجود أنشطة نووية غير مُعلَنة. وخلافاً لذلك، فإن إسرائيل لم تنتهك أي اتفاق مع الوكالة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية المسبّب للشقاق هو قرار سيُعطّل الجهود التي تُبذل من أجل خلق ظروف مواتية لتنفيذ مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو المؤتمر الذي دعا إلى عقده مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وبما أن هذا المؤتمر لا يمكن أن يُعقد إلا إذا كانت جميع البلدان على ثقة بأنها تستطيع حضوره، فإن بذل جهود لاستهداف إسرائيل دون غيرها سيجعل احتمالات عقد هذا المؤتمر مُستبعدة.

وتحث الولايات المتحدة بقوة مؤيّدي هذا القرار على سحبه من جدول الأعمال وتأمل في العمل معهم على وضع نهج بنّاء ومتوازن إزاء قضايا الشرق الأوسط في المؤتمر العام للوكالة في عام ٢٠١٠، وأن يستند هذا النهج إلى مبدأ توافق الآراء. وأعتقد أن ذلك سيُتيح أفضل فرصة للمضي قدما بأهدافنا المشتركة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

مع خالص التقدير،

[توقيع]

هيلاري رودهام كلينتون

سفارة جمهورية فنزويـلا البوليفارية
في النمسا
البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة في فيينا

VIII.c.1/AT-N781-10

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية فنزويـلا البوليفارية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، وفيما يتعلق بطلب المدير العام للوكالة الذي أعرب عنه في رسالته المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، حيث يلتمس وجهة نظر بلدنا بشأن قرار المؤتمر العام GC(53)/RES/17 المعنون **"القدرات النووية الإسرائيلية"**، يشرّفنا أن ننقل إليه رد وزارة السلطة الشعبية للشؤون الخارجية لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي هذا الصدد، ستكون البعثة الدائمة لجمهورية فنزويـلا البوليفارية ممتنة لو أمكن أخذ هذا الرد بعين الاعتبار في تقرير المدير العام المقدّم إلى الدول الأعضاء في الاجتماع المقبل لمجلس محافظي الوكالة.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية فنزويـلا البوليفارية التفضّل بإيلاء الانتباه الواجب للطلب المذكور أعلاه، وتغتنم هذه الفرصة كي تعرب مجدّدا للوكالة عن أسمى آيات تقديرها.

فيينا، في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

الملحق: الوثيقة المذكورة أعلاه

(توقيع)

[ختم البعثة الدائمة لفنزويلا لدى الأمم المتحدة في فيينا]

إلى عناية
مساعد المدير العام لشؤون العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات
أمانة الوكالة
فيينا

حكومة جمهورية فنزويـلا البوليفارية
وزارة السلطة الشعبية للشؤون الخارجية

مكتب الوزير/مكتب الشؤون المتعددة الأطراف والتكامل

"القدرات النووية الإسرائيلية"

(القرار GC(53)/RES/17 الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)

إن جمهورية فنزويـلا البوليفارية شاركت في تقديم القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في دورته الثالثة والخمسين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وشاركت في تقديمه استنادا إلى التزامها بالقانون الدولي وبميثاق الأمم المتحدة، ونظرا لندائها السلمي المجسّد بوضوح في دستورها الذي يحظر بصراحة استيراد الأسلحة النووية إلى البلد وتصنيعها واستخدامها (المادة ١٢٩).

وفي هذا الصدد، ما انفكت فنزويلا تشدّد في مختلف المحافل المتعددة الأطراف على ضرورة أن تتخذ إسرائيل إجراءات عاجلة وفقا للأحكام المنصوص عليها في جملة نصوص، منها القرارات المعتمدة في مؤتمرات الوكالة، بما في ذلك القرار GC(53)/RES/17، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ٤٨٧، وآخرها الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك بأن تنضم إسرائيل إلى هذا الصك القانوني وتُخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة وتُساهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولن يتخلّف العالم عن الاعتراف بجدّية الوضع عندما يكون في حوزة دولة، تجاهلت علناً المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، برنامج نووي دون أي نوع من الرقابة الدولية، وعندما تصرّ تلك الدولة على رفض الاستجابة للنداءات المتكررة من أغلبية الدول ومن المنظمات غير الحكومية والشخصيات الدولية.

إن المشهد الدولي الحالي يتميّز بالتعقيد والشك بسبب التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الأجواء الحالية يسودها انعدام الثقة، مما يؤثّر في نجاح المنظمات الدولية في التوصل إلى اتفاقات وقرارات ولا سيما في تنفيذها لاحقاً. ولكن جمهورية فنزويـلا البوليفارية مقتنعة بأن أهمية الأهداف الواردة في الوثائق المُعتمدة بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي، بما في ذلك الأهداف الواردة في القرار GC(53)/RES/17، تبرّر بذل المجتمع الدولي جهوداً إضافية لإقناع حكومة ذلك البلد بالاستجابة للنداءات المطالبة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام القانوني في هذا الصدد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة الخارجية

الرقم :.....
التاريخ :.....
الموافق :.....

معالي السيد/ يوكيا أمانو **المحترم**

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تحية طيبة وبعد ،

تلقيت ببالغ الامتنان رسالتكم بتاريخ 7 إبريل 2010م والتي تضمنت الإشارة إلى القرار المعنون (القدرات النووية الإسرائيلية) الذي اعتمدته الدورة العادية الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة في 18 سبتمبر 2009 (الوثيقة GC (53)/RES/17) وكذا طلبكم الإفادة بأي آراء تسهم في تحقيق أهداف هذا القرار.

وفي هذا الإطار وبما أن الجمهورية اليمنية من الدول العربية التي تبنت هذا القرار ، أود أن أتطرق إلى ما يلي :

- تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً هاماً في سبيل الحد من انتشار السلاح النووي والتحقق من عدم استخدام المساعدة التي تقدمها الوكالة على نحو يخدم أي غرض عسكري.
- لقد تولدت قناعة لدى جميع الأطراف الدولية بضرورة نزع السلاح النووي والحد من انتشاره نظراً للتهديد الكبير الذي يمثله حيازة هذا السلاح على الأمن والسلم الدوليين في العالم .
- إن استقرار منطقة الشرق الأوسط مرهون بإخلائها من السلاح النووي ، وينبغي على جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل إخضاع منشآتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون إبطاء أو تأخير ، وذلك حرصاً على استقرار المنطقة وأمنها .
- أن رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي يبرهن على عدم وجود رغبة حقيقية في تحقيق الأمن والسلام في المنطقة ، ويعتبر مبرراً تتخذه دول أخرى للحصول على التكنولوجيا النووية لغايات مشبوهة مماثلة وغير سلمية .
- جاء اعتماد القرار المعنون (القدرات النووية الإسرائيلية) في الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة في سبتمبر 2009م ليعكس حجم القلق الكبير الذي تشعر به دول المنطقة من عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار النووي NPT وعدم إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة وتأثير ذلك على استقرار منطقة الشرق الأوسط .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة الخارجية

الرقم : .....
التاريخ : .....
الموافق : .....

- من أجل تحقيق الغرض من هذا القرار فإن اليمن تحث الأمانة العامة للوكالة على القيام دون إبطاء باتخاذ الإجراءات العملية الرامية إلى إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وفتح منشآتها النووية أمام مفتشي الوكالة وإخضاع هذه المنشآت لضمانات الوكالة الشاملة.
- ترى اليمن أن الشروع في تنفيذ القرار يمثل خطوة هامة في اتجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وبالتالي تحقيق السلم والاستقرار فيها ، وأن أي محاولة لإفشال تنفيذ هذا القرار من قبل أي طرف ستؤدي إلى زعزعة الثقة في مصداقية الوكالة وحياديتها والأسوأ من ذلك زيادة حدة التوتر في المنطقة ودخول أطرافها في سباق تسلح نووي لا تحمد عقباه.
- ستقدم اليمن باعتبارها من الدول الأعضاء في الوكالة تعاونها الكامل مع الوكالة لتحقيق الغرض من هذا القرار وتتطلع إلى تقديم تقرير حول هذا الشأن في القريب العاجل من قبلكم.
- تجدد اليمن ثقتها بمهنية وحيادية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحكمة وكفاءة مديرها العام.

وتفضلوا بقبول فائق شكري وتقديري ،،،

الدكتور/ أبوبكر عبدالله القربي
١٦ / ٦ / ٢٠١٠
وزير الخارجية

جمهورية زامبيا
وزارة الشؤون الخارجية

الرجاء عند الرد ذكر:
الرقم: MFA/104/16/5

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠

صاحب السعادة،

يشرّفني أن أبلغكم مع الشكر بتلقي رسالتكم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل، فيما يتعلق بالقرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثالثة والخمسين، وهي الرسالة التي تلتمسون فيها وجهة نظر حكومتنا في هذا الصدد.

وكما لا يخفى على بالكم، فإن زامبيا كانت مناصرا رئيسيا لنزع السلاح العام والتام منذ تأسيس البلد، لذلك فنحن ملتزمون بأي جهود تُبذل لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتؤيّد زامبيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بل ومناصرة لنزع السلاح، الجهود التي ستساعد على جعل العالم مكانا أفضل للعيش فيه. ولهذا السبب، فإننا نأمل في أن تنضم جميع الدول التي ليست بعدُ أطرافا في معاهدة عدم الانتشار إلى هذه المعاهدة دون تحفّظ.

كما أننا نؤمن بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية خطوة إيجابية نحو القضاء على نشر الأسلحة النووية. ويساعد ذلك بالفعل في زيادة تعزيز الجهود الدولية للتأكد من أن الأسلحة النووية لا تقع في أيادي جهات فاعلة ليست لهم صفة الدولة وليس لديهم أي التزامات دولية.

لذلك فنحن نرى أن من الواجب خلق الأجواء اللازمة التي قد تساعد على تنفيذ القرار المذكور. وقد يكون من الضروري في هذا الصدد إشراك دول أخرى تستطيع أن تساعد على بناء الثقة في سبيل تنفيذ القرار. ومن ثم فإن حكومتنا تظل رهن إشارتكم في دعم هذه الجهود.

وتفضَّلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

[توقيع]

معالي السيد كابينغا ج. باندي، عضو البرلمان
وزير الشؤون الخارجية

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

كاثرين أشتون
الممثلة السامية
نائبة رئيس المفوضية الأوروبية

Cab2/AG/zk D(10) 1135
بروكسل، في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
Wagramer Strasse 5
A-1400 Wien, Austria

صاحب السعادة،

أشير إلى رسالتكم إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن قرار المؤتمر العام للوكالة المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية"، ويشرّفني أن أقدّم لكم الرد التالي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيّد تماما تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، كما أنه كان دائما يؤيّد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وهو هدف يجسّده أيضاً إعلان برشلونة، الذي يوفّر إطاراً هاماً للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض المتوسط. ونكرّر دعوتنا لجميع الدول في المنطقة إلى اعتماد الضمانات الشاملة للوكالة وكذلك البروتوكول الإضافي.

وفيما يتعلق بالقرار "القدرات النووية الإسرائيلية" (GC(53)/RES/17)، الذي اعتمده المؤتمر العام في العام الماضي، أود أن أذكّر بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد صوّتت ضد هذا القرار. وفي هذا الصدد، أشير إلى تعليل التصويت الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والمرفق بهذه الرسالة لتيسير الرجوع إليه. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن مواصلة النظر في نهج غير توافقي، كما يتجلى في القرار بشأن "القدرات النووية الإسرائيلية"، مسألة لن تُفضي إلى خلق أجواء جيدة في المؤتمر العام، ولا يمكنها إلا أن تعرقل قدرة الوكالة على المساهمة بشكل إيجابي في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأن من بين المجموعة الواسعة من النتائج المتفق عليها في المؤتمر الذي عُقد مؤخراً لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، تمت الموافقة على أن يعقد الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالتشاور مع دول المنطقة، مؤتمراً في عام ٢٠١٢ لدراسة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويرى الاتحاد الأوروبي أن سبل المضي بهذه القضية التي ذكرها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار هي الأساس المناسب لمواصلة النظر في الدور الذي يمكن للوكالة أن تضطلع به في العملية التحضيرية لهذا المؤتمر الإقليمي. وفي هذا السياق، يؤكّد الاتحاد الأوروبي استعداده للمساهمة في هذه العملية بعقد حلقة دراسية ينظّمها قبل المؤتمر في عام ٢٠١٢.

ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء في الوكالة أن تركّز على أهداف مؤتمر عام ٢٠١٢ بروح بناءة، بما في ذلك خلال المؤتمر العام لهذه السنة.

مع فائق الاحترام

[توقيع]

كاثرين أشتون